مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9352

الثلاثاء، 20 حزيران/يونيه 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد أبوشهاب/السيدة شاهين	(الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	البرازيل	السيد سينشال دي غوفريدو
	سويسرا	السيد ة بيرسفيل
	الصين	السيد داي بينغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيدة أوبونغ – نتيري
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

رسالة مؤرخة 26 أيار/مايو 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/383)

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2023/442)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

رسالة مؤرخة 26 أيار/مايو 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/383)

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2023/442)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أنغولا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وغينيا الاستوائية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيدة سيلفي فاليري بايبو تيمون، وزيرة جمهورية أفريقيا الوسطى للشؤون الخارجية والفرنكوفونية وشؤون رعايا جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة فالنتين روغوابيزا، الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والسيدة سيما سامي بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ وسعادة السيد بانكول أديوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن؛ والسيد روسين نغاتوندانغ، رئيس رابطة الشباب من أجل التنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/383، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 26 أيار/مايو 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، والوثيقة S/2023/442، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى.

أعطي الكلمة الآن للسيدة روغوابيزا.

السيدة روغوابيزا (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أهنئ الإمارات العربية المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه، وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم هذه الجلسة.

يشرفني أن أنضم إلى أعضاء المجلس اليوم لتقديم أحدث تقرير للأمين العام (S/2023/442) عن جمهورية أفريقيا الوسطى وإطلاعهم على آخر التطورات في البلد. سأشدد على الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة للدفع قدما بعملية السلام، فضلا عن الحالة الأمنية والإنسانية المثيرة للقلق على حدود أفريقيا الوسطى مع السودان وتشاد.

أولا، الخبر السار هو أن تقدما هاما قد أحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخريطة طريق المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى المشتركة للسلام بطريقة منسقة، بما في ذلك على الصعيد المحلي. وفي 24 آذار/مارس، عقد رئيس الوزراء مؤتمرا شارك فيه جميع محافظي جمهورية أفريقيا الوسطى، لبدء تحقيق لامركزية تنفيذ عملية السلام، بما في ذلك عن طريق إعادة تنشيط آليات التنفيذ في المحافظات. ويسرني كذلك أن أبلغكم بأن يوم 28 نيسان/أبريل شهد تطورا هاما في عملية السلام، بحل جماعتين مسلحتين إضافيتين، وقعتا على الاتفاق السياسي، وفصائل من ثلاث جماعات مسلحة أخرى موقعة عقب انخراط نشط من قبل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى مع قادة تلك الجماعات المسلحة. ولكن يجب نزع سلاح المقاتلين المتبقين المنتسبين إلى أجنحة تلك الجماعات المسلحة وإعادة إدماجها بسرعة لكي يكون لذلك الحل أثر ذي مغزى.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأحث شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى على تقديم دعم إضافي لبرنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة

إلى الوطن وإعادة الإدماج، على النحو المطلوب لإعادة الإدماج الفعال للعناصر المسلحة المجردة من السلاح والمسرحة. كما أود أن أرحب بموافقة صندوق بناء السلام على مبلغ 5 ملايين دولار لدعم إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال مشروع سينفذه بشكل مشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأرحب كذلك بموافقة صندوق بناء السلام على مشروع إضافي بقيمة 3 ملايين دولار في الأسبوع الماضي لدعم التماسك الاجتماعي بين العائدين والمجتمعات المضيفة، ستنفذه المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وقد أعلن رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، في 30 أيار/مايو، إجراء استفتاء على دستور جديد، تقرر إجراؤه في 30 تموز/يوليه، مع حملة انتخابية من 15 إلى 28 تموز/يوليه. وفي وقت لاحق، أعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات تعليق الأعمال التحضيرية للانتخابات المحلية مؤقتا. وعلى تلك الخلفية، أحث الحكومة على تقديم إيضاحات بشأن تقويمها وجدولها الزمني الجديدين للانتخابات المحلية. فإجراء انتخابات محلية في جمهورية أفريقيا الوسطى يظل يشكل فرصة فريدة للمساعدة في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع من خلال النهوض باللامركزية وتعزيز حكم يركز على المواطن وتوطيد بسط سلطة الدولة. وستعمل الانتخابات المحلية على توسعة الحيز السياسي، الأمر الذي يشكل أولوية من أولويات الاتفاق السياسي. ولكي يكون للانتخابات المحلية الأثر المطلوب، يجب أن تكون شاملة. ولذلك واصلتُ الحث على الحوار بين الحكومة وزعماء الأحزاب السياسية المعارضة.

وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير كذلك بسط سلطة الدولة على بعض المناطق النائية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن المعالم الرئيسية منطقة سام أواندجا، بالقرب من الحدود السودانية، التي كانت تحت سيطرة الجماعات المسلحة لعقود. وقد أتاحت التدخلات المشتركة والمتكاملة التي قامت بها قوات الدفاع والأمن الداخلي الوطنية، بالتنسيق مع العنصر النظامي والمدني لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، استئناف الدعم الإنساني والإنمائي في المنطقة، الأمر الذي عاد بفوائد سلام ملموسة للسكان المحليين.

وبعد تأمين المنطقة وإعادة بسط سلطة الدولة، قمت أنا ورئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى بزيارة مشتركة إلى سام أواندجا مع وفد مؤلف من عدة وزراء ووكالات فريق الأمم المتحدة القطري وشركاء ثنائيين وإقليميين. وخلال الزيارة، أطلق عدد من المشاريع التحويلية التي تركز على الناس في مجالات الصحة والتعليم والحد من العنف المجتمعي، بالإضافة إلى إطلاق برنامج تحقيق الاستقرار التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويبين التحول الجاري في سام أواندجا أنه من الممكن كسر حلقات العنف والنزاع التي دامت عقودا وإعادة بسط سلطة الدولة، حتى في المناطق المعروفة بوجود محدود للدولة أو ليس لها وجود على الإطلاق.

بيد أن ذلك يتطلب تدخلات منسقة ومتزامنة من قبل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء في العمل الإنساني والشركاء الإنمائيين. وفي حين أن الاحتياجات الإنسانية لجمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال كبيرة وملحة، من الضروري أيضا دعم الحكومة لإعادة بناء التماسك الاجتماعي والاستثمار في قدرة المجتمعات المحلية على الصمود وتعافيها. كما إن تعبئة الحكومة لدعم هؤلاء الشركاء لبناء القدرات المؤسسية واللوجستية والتشغيلية لقوات الدفاع والأمن الداخلي الوطنية تظل أساسية لاستدامة المكاسب الأمنية.

بيد أن الحالة الأمنية لا تزال مثيرة للقلق في بعض أجزاء البلد. وتمثل التوترات المتزايدة والأوضاع الأمنية المتدهورة بسرعة على حدود جمهورية أفريقيا الوسطى مع تشاد والسودان وجنوب السودان منذ نيسان/أبريل، بما في ذلك طوال معظم شهر أيار/مايو، تحديات أمنية وإنسانية متجددة. وقد أثرت تلك التهديدات الجديدة على البيئة الأمنية المعقدة أصلا، الأمر الذي تطلب من البعثة الحفاظ على المرونة

وإمكانية التنقل. وفي ذلك السياق، تحتاج بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى قدرات طيران كافية ووافية للحفاظ على وضعنا الوقائي والقوي. كما أحث حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على اتباع نهج كلي ومنسق لإدارة الحدود. ولذلك، فإنني أرحب بموافقة الحكومة مؤخرا على سياسة وطنية بشأن إدارة المناطق الحدودية، وأحث الحكومة والبلدان المجاورة على مواصلة معالجة إدارة الحدود من خلال إعادة تنشيط لجانها الثنائية.

وتظل الذخائر المتفجرة تشكل تهديدا كبيرا للمدنيين وحفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني. وتواصل البعثة دعمها للتخفيف من ذلك التهديد بغية تهيئة بيئة أمنية تفضي إلى إيصال المساعدات الإنسانية بشكل فعال في البلد. وأود أن أعرب عن تقديري للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة، التي يواصل أفرادها الخدمة حتى في مواجهة الأعمال العدائية، كما اتضح من إصابة اثنين من حفظة السلام بنيران معادية في الأسبوع الماضي.

ولا تزال الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى تبعث على القلق. ويواجه البلد تدفقا للاجئين والعائدين، في أعقاب اندلاع النزاع في السودان، الذين يحتاجون حاجة ماسة إلى الحماية والمساعدة. وأشكر الجهات المانحة على دعمها السخي لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023. غير أن الخطة لم تمول، حتى حزيران/يونيه، سوى بنسبة 28 في المائة. وأناشد تقديم المزيد من الدعم، بما في ذلك خطة الاستجابة الإنسانية المنقحة، لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا للأشخاص الذين يعانون من ضائقة.

وهناك أزمة إنسانية أخرى تتكشف على الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. فمنذ مايو/أيار، عبر عشرات الآلاف من الأشخاص، معظمهم من النساء والأطفال، الحدود من تشاد إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، هربا من العنف في منطقة لوقون الشرقي التشادية المجاورة. وفي 8 حزيران/يونيه، زرت أنا ورئيس الوزراء باوا وذهبنا إلى منطقة بيداكا القريبة، التي تبعد كيلومترين عن الحدود مع تشاد، في مقاطعة ليم – بيندي، لتقييم الحالات الإنسانية والأمنية. وسلطت الزيارة الضوء على الاحتياجات الإنسانية الملحة في بيداكا وكانت فرصة لتقديم استجابة إنسانية فورية وعاجلة وحشد الدعم لكل من النازحين التشاديين والمجتمعات المضيفة. وأدى الالتزام المشترك لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة والشركاء في المجال الإنساني بتوفير استجابة إنسانية قوية ومنسقة إلى طمأنة السلطات المحلية والمجتمعات المضيفة والتشاديين النازحين.

ولا تزال الظروف والحالة الاقتصادية السائدة في البلد تبعث على القلق. ولا تزال أسعار السلع الأساسية في ارتفاع، بل تضاعفت مرتين أو ثلاث مرات في المناطق التي كانت تعتمد على الواردات من السودان. وفي ذلك السياق، نرحب بالموافقة على ترتيب التسهيل الائتماني الممدد لصندوق النقد الدولي. وقد أعلن الرئيس عن الأولويات التي ستساعد جمهورية أفريقيا الوسطى على تجنب التخلف عن السداد وتوفير الخدمات لشعبها. ونشجع الحكومة على تنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحسين جمع الموارد الداخلية وتعزيز الشفافية والضوابط في إدارة الميزانية، مما سيمكن الشركاء الدوليين من استئناف الدعم المباشر للميزانية.

ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان مصدر قلق في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتواصل البعثة العمل مع الحكومة وتشجعها على الشروع في تحقيقات مستقلة وشفافة في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، فضلا عن خروقات القانون الدولي الإنساني من جانب جميع أطراف النزاع. ويجب تشجيع السلطات الوطنية على مواصلة المضي قدما في تلك التحقيقات ووضع اللمسات الأخيرة على القضايا المعلقة من أجل إحالتها للمحاكمة في المستقبل. ومن الناحية الإيجابية، كانت إدانة خمسة أفراد بقتل أحد حفظة السلام البوروندیين في غريماري في آذار/مارس 2020 تطورا موضع ترحيب في الجهود الرامية إلى كفالة المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام.

وفي 8 حزيران/يونيه، قررت الأمم المتحدة أن تعيد إلى الوطن وحدة قوامها 60 فردا عسكريا وقائدهم من بعثة الأمم المتحدة استنادا

إلى ادعاءات خطيرة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب بعض أفراد الوحدة. وقد أبلغ عن هذه الادعاءات أحد شركائنا المحليين في شبكة المنع والاستجابة. وتشكل الشبكات المحلية ركيزة أساسية لاستراتيجية بعثة الأمم المتحدة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما. واتخذت البعثة إجراءات فورية للتطبيق الصارم لسياسة الأمين العام بعدم التسامح إطلاقا مع جميع ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ولن تدخر بعثة الأمم المتحدة جهدا في منع وقوع حالات جديدة وكفالة احترام جميع الأفراد النظاميين والمدنيين لسياسة الأمين العام بعدم التسامح إطلاقا، بما في ذلك عن طريق تعزيز تدابير المنع والاستجابة. وأود أيضا أن أدعو البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة إلى مواصلة تعزيز دورها في ضمان عدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وستعمل البعثة مع المقر لاستكشاف تدابير محددة للمنع والرصد للوحدات المعرضة للخطر.

وأخيرا، أرحب بالتعاون البناء المستمر بين الحكومة والبعثة. وستواصل بعثة الأمم المتحدة دعم جمهورية أفريقيا الوسطى في تهيئة بيئة سياسية وأمنية تفضي إلى السلام الدائم والاستقرار والتنمية المستدامة، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الجهود المتضافرة لجميع الشركاء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة روغوابيزا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بحوث.

السيدة بحوث (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أنوّه باليوم العالمي للاجئين اليوم، وكذلك بجميع الذين أجبروا على الفرار من ديارهم نتيجة للنزاع وعدم الاستقرار وتغير المناخ، وخاصة النساء والفتيات، اللواتي يتضررن بشكل غير متناسب. نحن نكرم جميع اللاجئين اليوم. إننا نكرم شجاعتهم وقوتهم وقدرتهم على الصمود.

ومن أكثر العبارات تكرارا في هذه القاعة في السنوات الأخيرة هي عبارة "مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية". وأود أن أركز على ذلك اليوم في سياق جمهورية أفريقيا الوسطى، قبل الاستفتاء الدستوري وأول انتخابات محلية منذ عام 1988. تتمتع النساء في جمهورية أفريقيا الوسطى بقانون التكافؤ وحصة بنسبة 35 في المائة في جميع هيئات صنع القرار منذ عام 2016، ولا يزال ذلك ساري المفعول حتى عام 2027. وقد اعتمدت الحكومة في عام 2014 أول خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، وهي تعمل على النسخة الثالثة من تلك الخطة. وتلك جهود رائعة ينبغي الإشادة بها والاعتراف بها.

وأشيد أيضا بجهود المجلس لضمان أن تتضمن قراراته بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى توجيهات واضحة بشأن المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك ولايتي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى واللجنة المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. ومع ذلك، لا تزال المرأة مهمشة جدا في صنع القرار بشكل عام وفي عمليات السلام بشكل خاص. وكما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، لا يوجد نقص في المعايير أو الخطط. إن عدم كفاية تنفيذها وإنفاذها وتمويلها هو الذي يخذل المرأة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

عندما تم التوقيع على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام 2019، كان هناك ثمانية نساء فقط من أصل 78 مندوبا يمثلون مختلف الأطراف، وامرأة واحدة فقط من بين 14 طرفا موقعا. وكان جميع الميسرين الـ 11 الذين عينهم الاتحاد الأفريقي من الرجال. ولا توجد حاليا نساء في آلية رصد خريطة طريق لواندا. والأرقام ليست أفضل بكثير في الحوارات الوطنية. وفي منتدى بانغي للمصالحة الوطنية في عام 2015، شكلت النساء 20 في المائة فقط من 800 مشارك. في الحوار الجمهوري لعام 2022، كان 17 في المائة فقط من المشاركين البالغ عددهم 450 من النساء. ولعل أكثر الأمثلة إيجابية على تمثيل المرأة هو لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، التي تضم خمس نساء من بين أعضائها الـ 11، بمن فيهم الرئيس. ومع ذلك، بعد عامين من إطلاق اللجنة، لا تزال تفتقر

إلى الموارد المالية للانطلاق. وفي العديد من اللجان الرئيسية التي تعالج قضايا السلام والأمن، مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني، يكون تمثيل المرأة هامشيا أو غير موجود.

وفي انتخابات عام 2021، على الرغم من قانون التكافؤ، ارتفعت نسبة النساء في المجلس الوطني بشكل متواضع فقط، من 8 إلى 12 في المائة. وهناك مؤشرات واضحة على سبب ذلك. فمن بين أكثر من 500 1 مرشح، كانت نسبة النساء 15 في المائة فقط. وجرى التحقق من صحة القوائم الحزبية وقبولها، على الرغم من أنها لم تف بالحصة. وفي دراسة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة العام الماضي، وجدنا أن 43 في المائة من المرشحات سقطن ضحايا للعنف البدني خلال حملاتهن الانتخابية. وقد تعرضن للتهديد من قبل الجماعات المسلحة أو حتى الاختطاف. ومنعت الناخبات من دخول مراكز التصويت أو جرى إعادتهن لعدم حيازتهن شهادات ميلاد. ومع ذلك، أحدثت بعض الآليات فرقا. وأنشأت الأمم المتحدة خطوطا ساخنة وغرفا للعمليات للنساء في جميع أنحاء البلد. وفي إحدى الحالات، اتصلت مرشحة تعرضت للتهديد من قبل رجال مسلحين بالخط الساخن للإبلاغ عن موقعها مع سماع صوت إطلاق النار في الخلفية. وتم تعبئة قوات حفظ السلام الأقرب إلى موقعها بسرعة، وغادر المسلحون. وهي اليوم عضو في البرلمان. فلنصفق لها جميعا.

وكما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، فإن النساء في جمهورية أفريقيا الوسطى نشيطات جدا في أعمال بناء السلام، والتوسط في النزاعات على المستوى المحلي، وحماية مجتمعاتهن المحلية، وغالبا ما يكون ذلك على مسؤوليتهن الخاصة ونفقتهن. وفي كثير من الحالات، يتغلبن على العنف الجنسي أو الصدمات النفسية المرتبطة بالنزاع أو فقدان الزوج لرعاية الأعداد المتزايدة من الأيتام ويضطلعن بأدوار جديدة كمعيلات، وسط انعدام الأمن الغذائي الحاد. وتعول امرأة الآن أسرة معيشية من كل أسرتين تقريبا في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وبصفة عامة، نحن مقصرون في الوفاء بالتزاماتنا وتحقيق تطلعات المرأة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أبلغت عدة نساء مدعوات هنا من المجتمع المدني المجلس بأن النساء لا يشاركن في كثير من الأحيان إلا في المشاورات على الهامش أو عندما تزور بعثات من جهات فاعلة خارجية البلد. ونادرا ما يدعين إلى تقديم مدخلات مجدية في عمليات صنع القرار، ونادرا ما تصب المبادرات التي تستهدف المرأة في عملية السلام الرسمية.

هناك مجتمع مدني نشط في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومع ذلك تشير النساء إلى أن الحيز المدني بالنسبة لهن آخذ في الانغلاق. وقد أدى النزاع وحالة الطوارئ الإنسانية إلى تفاقم العديد من المسائل التي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات والتي لها تأثير مباشر على قدرتهن على المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة في مجتمعاتهن المحلية. نحن بحاجة إلى أصواتهن وتمثيلهن، لكنهن يخاطرن بتعرضهن للمضايقة، بما في ذلك من الجماعات المسلحة، إذا تكلمن أو تَعَاوَنّ مع الحكومة أو الأمم المتحدة.

وعلى نطاق أوسع، فإن العنف القائم الجنساني آخذ في الازدياد، ويرتبط ارتباطا وثيقا بانتشار الأسلحة. وليس بوسع سوى ثلث ضحايا الاغتصاب الوصول إلى التدبير العلاجي السريري في غضون 72 ساعة، والقائمة تطول. يجب إعطاء العديد من النساء الشجاعات اللواتي يرغبن في تشكيل مستقبل بلدهن الحيز والموارد اللازمة للقيام بذلك. يجب علينا جميعا القيام بدورنا لخلق هذا الحيز.

إننا نشهد منعطفا حاسما لمشاركة المرأة، مع استفتاء دستوري وانتخابات يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار والعنف مرة أخرى. وفي حين يمكن قول الكثير عن تجدد الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة، والنزاع العرقي، والآثار غير المباشرة للأزمة في السودان، والديناميات الإقليمية والعالمية السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن النقص الشديد في تمثيل المرأة في جميع عمليات صنع القرار نادرا ما يُذكر أو يُعالج. ومع ذلك، فهو أحد الأسباب التي تجعلنا نمر بدورات من العنف وعدم الاستقرار، والتصدي له هو أحد أفضل آمالنا في مستقبل البلد.

وفي الأشهر المقبلة، من الأرجح أن يكون الاستفتاء الدستوري والانتخابات المحلية سلميين في ظل الشروط الأربعة التالية – أن

تتمكن الناشطات من التعبير عن آرائهن بحرية، وأن يكون لدى المنظمات النسائية الموارد اللازمة لبناء السلام والتماسك الاجتماعي في مجتمعاتهن المحلية وتخفيف حدة التوترات، وأن تتمكن المرشحات من الترشح للمناصب دون تهديدات أو مضايقات، وأن يعمل الشركاء الدوليون مع الحكومة والمجتمع المدني في البلد في من أجل ضمان أن تساهم الإنجازات التاريخية القادمة في السلام بدلا من المخاطرة بمزيد من عدم الاستقرار.

وأحث الجميع على تعزيز هذه الرسالة، سواء في مجلس الأمن أو كشركاء لجمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة بحوث على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد أديوي.

السيد أديوي (*تكلم بالإنكليزية*): لا تزال الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى مصدر قلق بالغ للاتحاد الأفريقي. في الأسبوع الماضي تحديدا، أعرب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، لدى نظره في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، عن قلقه البالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية في البلد، التي تفاقمت بسبب امتداد النزاع من البلدان المجاورة، ولا سيما السودان. ويشمل ذلك انتشار الأسلحة غير المشروعة واستغلال الموارد الطبيعية للبلد.

وعلاوة على ذلك، لا تزال الحالة السياسية هشة. وفي الآونة الأخيرة، أصبح الإعلان عن عملية الإصلاح الدستوري، حيث من المقرر إجراء الاستفتاء في نهاية تموز/يوليه، عاملا حاسما للاستقرار والتماسك الاجتماعي. ومع ذلك، يتحتم على جميع أصحاب المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى أن يضعوا المصلحة العامة والعليا للبلد في المقام الأول بتجاوز خلافاتهم الحالية للتوصل إلى توافق وطني في الآراء يعكس مصالح شعب جمهورية أفريقيا الوسطى الطيب.

بل إنه من الحتمي بدرجة أكبر، في ضوء الانتخابات المحلية المقبلة التي ستجرى هذا العام، أن تؤدي هذه الخطوة الديمقراطية إلى توطيد المكاسب في تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى وجه الخصوص، فإن تعميق عقدها الاجتماعي بين المواطنين وقادتهم المنتخبين سيحقق عوائد السلام الضرورية التي نتوق إليها جميعا في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وعلاوة على ذلك، تأتي دينامية عملية السلام مصحوبة بتطور إيجابي كدليل قوي على التزام السلطات بتنفيذ الاتفاق السياسي وخريطة طريق لواندا المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. يسر الاتحاد الأفريقي أن يلاحظ أنه في كانون الأول/ديسمبر 2022 وفي نيسان/أبريل 2023، كان النجاح في حل الجماعات المسلحة كذلك دليل على تواصل التزام النوايا الحسنة لحكومة فخامة الرئيس توادیرا. ويجب أن ننضم إلى حكومة أفريقيا الوسطى في إعادة التأكيد على أن الحوار، وليس العنف، هو الوسيلة الرئيسية لحل الخلافات في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك، نعتقد اعتقادا راسخا أنه، في هذا السياق، ينبغي أن تظل عملية نزع السلاح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج الجارية حاسمة لجني مكاسب السلام الشاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويسر الاتحاد الأفريقي أيضا أن يلاحظ أن تجميع خريطة طريق لواندا المشتركة مع الاتفاق السياسي سيؤدي إلى إنجازات مهمة فيما يتعلق بالوساطة والمسائل العابرة للحدود ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهي أمور بالغة الأهمية لتعزيز السلام الدائم والمصالحة. ومع ذلك، يجب أن نعترف بأنه لا يزال هناك عدد من التحديات المتصلة بالأمن والاستقرار المالي والحالة الإنسانية المتردية، التي أبلغ عنها أيضا رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومن الضروري الإشارة إلى أن الأزمة في السودان زادت من تفاقم الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. لذلك، نود أن نشدد على ضرورة ضمان التنفيذ الكامل لإعلان ياوندي لعام 2020، وأدعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية للمحتاجين، ولا سيما النساء والأطفال.

في الختام، اسمحوا لي أن أشدد على عدة رسائل رئيسية موجهة إلى مجلس الأمن.

أولا، يود الاتحاد الأفريقي التشديد على أن الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لا يزال الصك الأكثر قابلية للتطبيق والإطار المعترف به لمعالجة الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي ذلك الصدد، نشدد مرة أخرى على أنه بغية تعزيز الجهود الجارية، من الحيوي تحقيق التآزر بين الاتفاق السياسي وخريطة طريق لواندا المشتركة.

ثانيا، من المهم بنفس القدر أن تتخذ الحكومة وجميع الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية الخطوات اللازمة لضمان إجراء الانتخابات المحلية في موعدها المقرر في عام 2023، وبطريقة شفافة وحرة وموثوقة ونزيهة وشاملة للجميع. وفي ضوء تلك المخاوف المشروعة من احتمال أن تتأثر جمهورية أفريقيا الوسطى بانعدام الاستقرار والاقتتال الداخلي في السودان، نود أن نشدد أيضا على ضرورة الاستمرار في تيسير تحركات النازحين عبر الحدود مع الحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تمتلكها الجماعات المسلحة، وذلك لضمان ألا يصبح تهريب الأسلحة عبر الحدود عاملا مضاعفا للأزمة في البلدين. وعلى المجلس أن يدرس الحالة بعزم على الاتفاق على حزمة دعم شاملة لشعب أفريقيا الوسطى.

ثالثا، نظرا للحالة الأمنية المتوترة، لا بد من تعزيز القدرة المؤسسية للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى. وعليه، يود الاتحاد الأفريقي أن يكرر بقوة دعوته إلى الرفع الكامل لحظر توريد الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى. وبالنسبة لنا، فإن هذا الرفع سيمكن القوات المسلحة من الاضطلاع بفعالية بولايتها الدستورية المتمثلة في الدفاع عن البلد ومواطنيه وحمايتهما، لا سيما بالنظر إلى احتمال امتداد الأزمة من السودان إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

أخيرا، وباسم الاتحاد الأفريقي، أؤكد مجددا على دعم اتحادنا المستمر لحكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى. وندعو مجلس الأمن إلى إبداء دعم قوي مماثل لعمليات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن المهم أيضا أن تواصل بلدان المنطقة التمتع بالدعم المستمر من المجلس في تعزيز السلام الشامل والاستقرار والازدهار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد أديوي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد نغاتوندانغ.

السيد نغاتوندانغ (*تكلم بالفرنسية*): باسم شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، المتحد بتنوعه الإثني والثقافي، والذي لا يمكن أن تشق صفوفه، والمسالم والمضياف، يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن بكلمات مهمة للغاية من منطلق الحاجة إلى أن أقدم شهادة بحق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وجهودها للإسهام في تعزيز عملية السلام وحماية السكان المدنيين في بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأنا أتكلم بوصفي خبيرا وطنيا في مجال منع خطاب الكراهية الذي قد يؤدي إلى نشوب النزاع، وبصفتي رئيسا ومنسقا قطريا للمنظمة غير الحكومية، "شباب إلى الأمام من أجل التنمية في أفريقيا الوسطى"، التي تهدف إلى تعزيز مجتمع سلمي وديمقراطي ومنصف في أفريقيا الوسطى يتمتع فيه الجميع بالحماية في امتثال صارم لحقوق الإنسان. إن خبرتي ومعرفتي الميدانية بأفريقيا الوسطى أساسية لهذا الالتزام غير المشروط بصون السلام وحماية المدنيين في بلدي.

والواقع أنه على الرغم من المعلومات المغلوطة والشائعات التي يروج لها بشأن وجود بعثة الأمم المتحدة وأعمالها في جمهورية أفريقيا الوسطى، ينبغي ألا يتفاجأ أعضاء المجلس إذا شككت في إحاطتي الإعلامية اليوم في ما يعرفونه بلا شك عن هذه البعثة الهامة المنتشرة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي كانت مفيدة حقا في عودة السلام والتماسك الاجتماعي والمصالحة لمواطني أفريقيا الوسطى. نعم، بالنسبة لبعثة بهذا الحجم الكبير، فإن الأخطاء غير المقصودة أمر لا مفر منه، لأنه من المستحيل بالطبع أن يكون العمل البشري مثاليا.

ولكن شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، الوطني قبل كل شيء، لا يزال يدرك الأهمية المطلقة لبعثة الأمم المتحدة الكبيرة تلك، ليس لحماية المدنيين فحسب، لكن وفي المقام الأول لحماية وصون السلام في أفريقيا الوسطى الذي لا يزال في مرحلة البناء، مع وجود العديد من التحديات التي ما زال يتعين على البعثة مواجهتها. وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية في جمهورية أفريقيا الوسطى تشجع مواطنيها على تجديد ثقتهم في بعثة الأمم المتحدة من أجل ولاية جديدة معززة لحماية المدنيين والأمن وحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ولذلك، فإن شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي لا يزال ضعيفا ويواجه الكثير من المخاطر المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان، يطلب إلى مجلس الأمن، من خلالي، تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى كضمان غير مشروط لحماية المدنيين وسلامة السكان في مواجهة أعداء السلام العالمي. وهذا الطلب الموجه إلى مجلس الأمن هو نداء صادق من السكان المستضعفين والمحرومين في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل الحصول على تأكيدات بعدم سقوط أي ضحايا بعد الآن بلا داعٍ نتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان التي تتسبب فيها عادة الجماعات المسلحة و/أو أشخاص مسلحون مجهولو الهوية في عموم أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى، وأنه سيتم القضاء على وجود الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن مشاريع الأثر السريع التي تضطلع بها البعثة سيعاد توجيهها نحو المساعدة على إحياء الأنشطة الزراعية الرعوية والمدرة للدخل وأنشطة ريادة الأعمال للشباب – من المزارعين والرعاة، فضلا عن ضحايا النزاعات المسلحة المتكررة في جمهورية أفريقيا الوسطى – وأن كل التدابير المحلية لمكافحة المعلومات المغلوطة وخطاب الكراهية التي يحتمل أن تؤدي إلى صراعات بين الطوائف والمجتمعات ستراعى عند وضع استراتيجية البعثة لمشاريع الأثر السريع، من أجل تسريع وتيرة عملية تحويل عقليات جميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى وسلوكياتهم نحو صون السلام والتماسك بين الأديان والتماسك الاجتماعي والتنمية المحلية المتكاملة، وهو الوضع الأمثل من أجل تحقيق الاستقرار المحتمل في جمهورية أفريقيا الوسطى.

واسمحوا لي أن أختتم ملاحظاتي بدعوة مجلس الأمن إلى أن يؤمن بشعب جمهورية أفريقيا الوسطى – الذي لم يعد يريد الحرب، ولكنه ملتزم بالعودة النهائية إلى السلام والعيش معا والتنمية المتكاملة في بلده، جمهورية أفريقيا الوسطى. يحيا شعب أفريقيا الوسطى المحترم. يحيا سلام أفريقيا الوسطى.

الرئيس: أشكر السيد نغاتوندانغ على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*)**:** أود أن أشكر الممثلة الخاصة على إحاطتها الإعلامية الوافية. وأود أيضا أن أشكر السيدة سيما سامي بحوث، والسيد بانكول أديوي، والسيد روسينز نغاتوندانغ على إحاطاتهم الإعلامية. وأود كذلك أن أرحب بوزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى في هذه الجلسة.

لقد أحرز تقدم كبير في جمهورية أفريقيا الوسطى في الأشهر الأخيرة. وبفضل المساعي الحميدة لبعثة الأمم المتحدة، تواصلت لامركزية عملية السلام، ويجري بسط سلطة الدولة تدريجيا. وألقت جماعتان مسلحتان أخريان أسلحتهما، مما يؤكد التقدم المحرز في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. ويجب الآن الحفاظ على هذا الزخم مع الجماعات المسلحة الأخرى.

وبفضل الدور الإيجابي الذي اضطلعت به أنغولا على وجه الخصوص أحرز الحوار بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد تقدما ومكن من التعاون الملموس، بما في ذلك على الصعيد العسكري. ونشجع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة جهودها لضمان استدامة التقدم المحرز. ويجب أن يظل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وبلدان المنطقة أطرافا فاعلة رئيسية في

إعادة إطلاق عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب أيضا بزيادة التعاون بين سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونأمل في استمراره. ونرحب أيضا بالتدابير التي اتخذتها البعثة تمشيا مع التزام الأمين العام بسياسة عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

ولا تزال الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى هشة، حيث تواصل الجماعات المسلحة ارتكاب جرائم العنف ضد المدنيين وقوات جمهورية أفريقيا الوسطى، بينما يستمر تدهور الحالة الإنسانية الخطرة بالفعل بسبب تأثير الأزمة في السودان التي أدت إلى تدفق ما يقرب من 15 000 لاجئ إلى شمال شرق البلد. لقد تبرعت فرنسا بأكثر من 40 مليون يورو لمعالجة الأزمة الإنسانية في السودان وتأثيرها على البلدان المجاورة.

وعلى الجبهة السياسية، نلاحظ التعليق المؤقت لتنظيم الانتخابات المحلية والإعلان عن إجراء استفتاء دستوري. وندعو إلى إجراء تلك الانتخابات بطريقة سلمية شاملة وحرة وشفافة وذات مصداقية حتى تمثل فيها جميع الأصوات، بما في ذلك أصوات الشباب والنساء.

أخيرا، لا تزال فرنسا تشعر بقلق بالغ إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الأطراف، ولا سيما أعضاء مجموعة فاغنر الذين يمارسون أعمال العنف ضد السكان المدنيين. ويجب ألا تمر تلك الانتهاكات بدون عقاب. إن وجود مجموعة فاغنر تجسيد لنهج افتراسي للموارد الطبيعية للبلد لأنه لا يرمي إلى تحقيق استقرار دائم في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ختاما، أود أن أكرر دعمنا الكامل للممثلة الخاصة فالنتين روغوابيزا وأن أشيد بعملها الدؤوب على رأس البعثة.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام على بيانها وعملها اليومي القيّم في الميدان. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن، ورئيسة جمعية الشباب في المسيرة من أجل التنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى على الإدلاء ببياناتهما. وأرحب بوزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى وممثلي دول المنطقة.

لا شك أن المرأة عنصر فاعل لا غنى عنه في الكفاح من أجل السلام الدائم في وسط أفريقيا وغيرها. لكن وكما نوهت إحدى ممثلات المجتمع المدني في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الزيارة التي قامت بها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى في وقت سابق من هذا الشهر بالرغم من أن "نساء أفريقيا الوسطى ركائز للسلام ولكن غالبا ما يتم تهميشهن".

لذلك نرحب بدعوتك، سيدتي الرئيسة، إلى إيلاء اهتمام خاص للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مداولاتنا اليوم. ومن الضروري أن يدمج أعضاء المجلس التزام المرأة بالسلام وأن يدعموه.

بالتالي سأركز على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بالتعليق على ثلاث نقاط ذات صلة.

أولا، لأجل ترسيخ السلام واستدامته يجب أن تكون المرأة في طليعة جميع العمليات السياسية. ونحيط علما بإعلان حكومة أفريقيا الوسطى عن إجراء استفتاء دستوري، وهو أداة للممارسة الديمقراطية المباشرة وهامة بالنسبة لسويسرا. عليه ندعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى كفالة أن تكون عملية مفتوحة وشفافة وحرة ونزيهة بحيث تضمن المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة. وينطبق الأمر نفسه على الانتخابات المحلية المقبلة التي يجب فيها تمكين المرشحات من تقديم أنفسهن دون أي تهديدات أو أعمال انتقامية. وفي ذلك الصدد، نشجع الحكومة على مضاعفة جهودها لتنفيذ قانون المساواة بين الجنسين الذي ينص على أن تشغل النساء ما لا يقل عن نسبة 35 في المائة من المناصب السياسية.

ثانيا، بالرغم من تحسن الحالة الأمنية في بعض المناطق لا تزال الجماعات المسلحة تمارس أنشطتها كما سمعنا اليوم من الممثلة الخاصة. والواقع أن أنشطة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والضرائب غير القانونية والهجمات على السكان المدنيين قد تزايدت على الحدود

مع السودان وتشاد. وذلك يجعل إيصال المساعدات الإنسانية أكثر صعوبة ويظل أثرها أكبر على النساء أيضا. ونظرا لعملهم التقليدي في الميدان فإنهم أكثر عرضة لمخاطر وجود الجهات المسلحة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المنتشرة في جميع أنحاء مناطق ريفية معينة. وندعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى ضمان حماية السكان المدنيين وحقوقهم. وفي ذلك الصدد نرحب بالمبادرات التي اتخذتها الحكومة لمساعدة 000 13 من اللاجئين والعائدين من السودان.

ثالثا، يجب تكثيف مكافحة الإفلات من العقاب. ولا تزال النساء من ضحايا العنف الجنسي يتعرضن للوصم وكثيرا ما تُسوّى هذه الانتهاكات خارج نظام العدالة الرسمي. تحقيقا لذلك، يجب تعزيز نظام العدالة الرسمي فضلا عن تعزيز ثقة الجمهور فيه. وكما أكد وزير الدولة للعدل وتعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد في الأسبوع الماضي فإن "العدالة شرط أساسي لبناء وتعزيز سيادة القانون".

ولكن لا تزال المحكمة الجنائية الخاصة تفتقر إلى الموارد بينما تتأخر كثيرا أعمال لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة. لذلك ندعو الحكومة والمجتمع الدولي إلى دعم تلك المؤسسات التي من شأنها أن ترسي أسس المصالحة والسلام الدائم في البلد.

أخيرا، لا تزال سويسرا تشعر بالقلق إزاء الادعاءات الخطيرة المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين التي يرتكبها بعض حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب بالالتزام الثابت للأمين العام، ولا سيما ممثلته الخاصة، بضمان عدم التسامح إطلاقا مع هذه الحوادث.

ولن يتسنى لنا توطيد السلام ما دام العنف اليومي يؤثر على نصف السكان. ويتمثل الحل لمشكلة انعدام الأمن في البلد في عمليات سياسية شاملة تستند إلى القانون الدولي وتكفل حقوق المرأة، فضلا عن تهيئة بيئة آمنة وتحترم مشاركتها. في ذلك السياق، نؤيد أيضا المبادئ الأربعة التي اقترحتها المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. فلنعمل معا في المستقبل لكفالة أن تكون النساء طرفا فاعلا ومعترفا به في تحقيق السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى عوضا عن كونهن مجرد ضحايا مجهولات.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): يُشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن: غانا وموزامبيق وبلدي غابون.

نشكر الممثلة الخاصة السيدة فالنتين روغوابيزا على إحاطتها القيمة وكذلك المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة سيما بحوث ومفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن، السيد بانكول أديوي. لقد استمعنا باهتمام إلى السيد روسينز نغاتوندانغ. ونرحب بمشاركة وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، معالي السيدة سيلفي بايبو تيمون في هذه الجلسة.

إن تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2023/442) وتداعياتها على السلام والاستقرار يتيح لنا فرصة لإعادة تأكيد دعم مجموعة الدول الأفريقية الثلاث لاستعادة السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى.

سيركز بياننا على الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في البلد.

أولا، فيما يتعلق بالحالة السياسية، ترحب مجموعة الدول الأفريقية الثلاث بعقد الدورة العادية الأولى للجمعية الوطنية في الفترة من 1 آذار/مارس إلى 31 أيار/مايو. ونشيد بالجهود المستمرة للتسنيق والتبادل بين خريطة طريق لواندا المشتركة والاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى تحت رعاية المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. كما نرحب بجهود الحكومة لإضفاء الطابع اللامركزي على عملية السلام تلك، خاصة بتنظيم مؤتمر تشارك فيه جميع المحافظات والأطراف الفاعلة المحلية بغية تعزيز الملكية المحلية لعملية السلام.

كما نحيط علما بإعلان رئيس السلطة الانتخابية الوطنية التعليق المؤقت للأعمال التحضيرية للانتخابات المحلية فضلا عن الإعلان عن تنظيم الاستفتاء الدستوري المقرر في 30 تموز/يوليه. وندعو

الحكومة إلى مواصلة التعاون البناء مع جميع الأحزاب السياسية، بما في ذلك المعارضة والمجتمع المدني لضمان المشاركة الشاملة لجميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى في تلك الانتخابات. وندعو سلطات البلد إلى مواصلة جهودها لتعزيز التماسك الاجتماعي والتسامح والحوار مع كافة شرائح المجتمع في جمهورية أفريقيا الوسطى، وخاصة النساء والشباب في البلاد. إن انتخاب أربع نساء مؤخراً لعضوية المجلس الوطني علامة مشجعة على إشراك المرأة في العملية السياسية، الأمر الذي يستحق تقديرنا.

ونرحب بالتزام الرئيس جواو مانويل غونسالفيس، رئيس أنغولا، بالمساعدة على تعزيز الحوار والتعاون بين الرئيسين فوستين أرشانج توادیرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، ومحمد إدريس ديبي إتنو، رئيس المرحلة الانتقالية التشادية، بعقد اجتماع لواندا في 8 شباط/فبراير الذي مكّن من مناقشة الشواغل الأمنية المشتركة لجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بهدف تعزيز أمن الحدود والعلاقات الإقليمية. ونرحّب أيضاً بالزيارة التي قام بها فريق حكماء الاتحاد الأفريقي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من 5 إلى 11 آذار/مارس، والتي استهدفت المشاركة مع الأطراف الفاعلة المحلية والدولية لمناقشة العمليات السياسية بغية منع تجدد النزاع وتعزيز مجتمع يسوده السلام والأمن والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، ترحّب الدول الأفريقية الثلاثة في المجلس بالالتزام المستمر للاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بضمان تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، تذكر غانا وموزامبيق وغابون بأن جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه العديد من التحديات الأمنية المعقدة، مثل انعدام الأمن عبر الحدود، والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وزيادة استخدام الجماعات المسلّحة للأجهزة المتفجرة، وزيادة أنشطة هذه الجماعات الموجهة ضد قوات الدفاع والأمن والسكان المدنيين في جمهورية أفريقيا الوسطى والعاملين في المجال الإنساني. ونشير إلى أن أمن جمهورية أفريقيا الوسطى مرتبط بأمن البلدان المجاورة لها. لذا فمن الأهمية بمكان اتخاذ إجراءات منسقة على الصعيد الإقليمي من أجل مكافحة الجماعات المسلحة العاملة في المناطق الحدودية مكافحة فعالة. وفي ذلك الصدد، نشجع على القيام بعمليات عسكرية مشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد لمكافحة انعدام الأمن عبر الحدود.

ونشعر ببالغ القلق إزاء استخدام الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية للأسلحة المتطورة بشكل متزايد في جمهورية أفريقيا الوسطى، على الرغم من حظر الأسلحة المفروض عليها. وعلاوة على ذلك، نلاحظ التهديدات الأمنية التي يشكلها النزوح الواسع النطاق للسكان في جمهورية أفريقيا الوسطى على خلفية الأزمة في السودان. وتدين غانا وموزامبيق وغابون بأشد العبارات الهجمات المتكررة التي تشنها الجماعات المسلحة ضد السكان المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة وأفراد القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى الذين يقاتلون يومياً من أجل حماية السلامة الإقليمية للبلد. ويجب تقديم مرتكبي تلك الجرائم البشعة إلى العدالة ومحاسبتهم. ونتقدم بأحر التعازي لجميع الأسر التي أصابها الحزن نتيجة لعنف الجماعات المسلحة.

إن استمرار الجماعات المسلحة في الاستغلال الجشع للموارد الطبيعية سيواصل حفز دورة العنف ضد السكان المدنيين ما دام طلب المشترين يوازي العرض غير المشروع للمتّجرين. ونشدد على أن حماية السكان تتطلب أيضاً إصدار شهادات للمعادن وإمكانية تعقبها وتأمين الحدود بغية تجفيف منابع تمويل الجماعات المسلحة. وتحقيقاً لتلك الغاية، نرحب بجهود جمهورية أفريقيا الوسطى لتنفيذ الإطار التشغيلي لاستئناف صادرات الماس الخام في إطار عملية كيمبرلي، وندعو بعثة استعراض عملية كيمبرلي إلى زيارة جمهورية أفريقيا الوسطى لتقييم طلب الحكومة من أجل توسيع نطاق المناطق الممتثلة لتشمل المقاطعات الفرعية المعنية. وتشير الدول الأفريقية الثلاثة إلى أن تعدين الماس في جمهورية أفريقيا الوسطى لا يزال قطاعاً رئيسياً ومصدراً لدخل السكان في مناطق الإنتاج. وسيمكّن رفع الجزاءات المفروضة على المناطق المقترحة من تحسين الظروف المعيشية لعمال المناجم الحرفيين وأسرهم.

ونشدد على أن تحقيق السلام الدائم لن يكون ممكناً إلا إذا توافرت لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى الوسائل اللازمة للوفاء بواجبها السيادي المتمثل في ضمان أمن شعب جمهورية أفريقيا الوسطى وأراضيها. وتكرر الدول الأفريقية الثلاثة التأكيد على ضرورة تعزيز القدرات التشغيلية للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى بحيث تكون متناسبة مع التهديدات الجديدة التي شوهدت على أرض الواقع، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، يجب أن ندعم جهود جمهورية أفريقيا الوسطى في الحصول على الموارد المادية والقدرات التشغيلية اللازمة للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى لتأمين البلد على نحو مستدام.

ونشجع البعثة والشركاء الدوليين على مواصلة تدريبهم للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، ونؤيد الدعوة التي وجهها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في بلاغه الصادر في 13 حزيران/يونيه، والذي أيده المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، من أجل الرفع الكامل لحظر الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى ونظام الإخطار حتى تتمكن قوات الدفاع والأمن الوطنية من أن تضطلع دون عوائق بولايتها الدستورية للدفاع عن البلد ومواطنيه وحمايتهما، بما في ذلك موارده الطبيعية. وكرر السفير أديوي هذه الطلبات والتي سبق أن قدمتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الزيارة القطرية التي قامت بها لجنة الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من 6 إلى 9 حزيران/يونيه.

لا يمكن أن يكون هناك سلام من دون حوار سياسي شامل. ونحثّ الجماعات المسلحة كافّة على إلقاء أسلحتها فوراً، وإعادة الالتزام بالاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، دون شروط، والمشاركة في برامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، التي نشيد بنجاح تنفيذها، بينما تسرّح أكثر من 000 5 شخص في إطار هدفها الأولي المتمثل في 000 7 شخص. ويشجعنا حلّ خمس جماعات مسلّحة وقعت على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة قيد الاستعراض، وبذلك يصل العدد الإجمالي للجماعات المسلحة المنحلة إلى تسع. ومن أجل تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، يجب أن تتوفر لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى الوسائل المالية اللازمة لتوفير بدائل للمقاتلين السابقين، الأمر الذي يتطلب دعماً مالياً مستمراً من المجتمع الدولي.

تؤدي زيادة العنف إلى تآكل احترام سيادة القانون. وتتزايد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني التي ترتكبها الجماعات المسلحة بمعدل ينذر بالخطر. وبالنظر إلى الانتهاكات العديدة التي يواجهها المدنيون، فإن وجود نظام قضائي قوي أمر حتمي. ونرحّب بالتقدم الذي أحرزته سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في تعزيز وجود الموظفين القضائيين في جميع أنحاء البلاد، وبقرار الحكومة بزيادة ميزانية الآلية الوطنية للرقابة القضائية بنسبة 80 في المائة لعام 2023 مقارنة بالعام السابق، وبالدعوى الجنائية في المحكمة الجنائية الخاصة التي أسفرت عن إدانة قاتل أحد حفظة السلام البوروندیين في عام 2020. وفيما يتعلق بعدد انتهاكات حقوق الإنسان التي يزعم أن جهات فاعلة تابعة للدولة ارتكبتها، نذكّر بأنها تتعلق أساساً بالانتهاكات المتصلة بالاحتجاز، ولا سيما الاعتقالات والاحتجازات التعسفية الناجمة عن العمليات التي تقوم بها قوات الدفاع رداً على العدد المتزايد من الهجمات والكمائن وعمليات اختطاف المدنيين التي ترتكبها الجماعات المسلحة. ونؤكد من جديد على أن المنهجية المستخدمة في هذا التقييم لا تمثّل الجهود الفعلية التي تبذلها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في هذا الشأن. ويلزم استعراض المنهجية وتحسينها من أجل اتباع نهج بناء. ونرحب بدعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لنظام السجون في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبالنظر إلى الاحتياجات الهائلة، ندعو إلى تعبئة جميع الشركاء. كما أحطنا علما بالتدابير التي اتخذها الأمين العام للنظر في الادعاءات المتعلقة بموظفي الأمم المتحدة في الميدان، ونأمل ألا تشوه تلك الحالات المعزولة صورة البعثة في نظر السكان.

ولا يمكننا أن نناقش التحديات المتعددة الأبعاد التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى بدون تسليط الضوء على الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في البلد. إن جائحة مرض فيروس كورونا وارتفاع أسعار النفط والسلع

الأساسية وأزمة السيولة تقوض النسيج الاقتصادي لجمهورية أفريقيا الوسطى، التي تعاني بالفعل من الضغط الناجم عن عدم الاستقرار في البلد. ونرحب بالتسهيل الائتماني الذي منحه صندوق النقد الدولي وندعو إلى تعزيز ذلك الدعم في ضوء أثر الأزمة في السودان على أسواق أفريقيا الوسطى.

وتؤثر الأزمة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى على 3,4 مليون شخص، مما يعني أن 56 في المائة من السكان بحاجة إلى المساعدة والحماية. والحالة تزداد سوءا باطراد على خلفية تصاعد العنف ضد المدنيين من قبل الجماعات المسلحة وتدفق اللاجئين والعائدين من السودان. ولذلك، من الحيوي دعم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية، التي تبلغ نسبة تمويلها 28 في المائة فقط. ونحيي التزام العاملين في المجال الإنساني على أرض الواقع، على الرغم من المخاطر الأمنية المعروفة. وتؤكد غانا وموزامبيق وغابون أن ضعف سكان البلد يتفاقم بسبب آثار تغير المناخ، التي تدمر سبل عيش عدة ملايين من الناس وتفاقم التوترات المجتمعية.

وفي الختام، تؤكد غانا وموزامبيق وغابون من جديد تضامنها مع حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى والتزامها باحترام استقلال البلد وسلامته الإقليمية وسيادته. ونؤكد مجددا دعمنا للممثلة الخاصة روغوابيزا وفريقها على جهودهما الدؤوبة في الميدان.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة روغوابيزا، الممثلة الخاصة للأمين العام، والسيدة بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومفوض الاتحاد الأفريقي أديوي، والسيد نغاتوندانغ على ملاحظاتهم الثاقبة. وأود أيضا أن أرحب بوزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى في هذه الجلسة.

وفي البداية، أود أن أعرب عن تعاطفنا مع حفظة السلام البوروندیين الذين أصيبوا في هجوم على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في 13 حزيران/يونيه.

ونؤكد من جديد التزامنا بسيادة جمهورية أفريقيا الوسطى واستقلالها وملكيتها في تحديد الأولويات السياسية. ومع ذلك، يساورنا القلق إزاء القرارات الأخيرة بتعليق الانتخابات المحلية والدعوة إلى إجراء استفتاء دستوري في 30 تموز/يوليه. ومن الأهمية بمكان تزويد شعب جمهورية أفريقيا الوسطى بالمعلومات التي يحتاجها لتوجيه آرائه، مع إتاحة الوقت الكافي وفي حيز مدني مفتوح وشامل للجميع. وندين العنف في البلد ونحث جميع الجماعات المسلحة على أن تلقي أسلحتها بدون قيد أو شرط. كما نأسف لوجود جماعات وميليشيات مسلحة أجنبية. وفي الوقت نفسه، نشجع السلطات على مواصلة الاستثمار بطريقة كلية من خلال إعطاء الأولوية للحوار السياسي وتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى على العمل العسكري وإبقاء التسريح الدائم في طليعة عملها. ونشيد أيضا بالجهود الجارية لمعالجة المسائل الثنائية مع تشاد من خلال الحوار المستمر.

وكثيرا ما يكون أثر العمليات العسكرية على المجتمعات المحلية غير محتمل، وينبغي أن تقترن المكاسب العسكرية بإحراز تقدم في الحوكمة الرشيدة والمساءلة وتعزيز النظام القضائي. لقد كان للنزاع في السودان آثار غير مباشرة خطيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونعرب عن تضامننا مع السلطات وهي تواصل الترحيب باللاجئين والعائدين. ومن الواضح أن من الضروري تقديم دعم أكبر من المجتمع الدولي والشركاء في المجال الإنساني.

ونشعر بالجزع إزاء أرقام عمليات الاختطاف وتجنيد الأطفال واستخدامهم في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي منطقة أدت فيها تحركات الجماعات المسلحة إلى تزايد أعداد الانتهاكات الجسيمة. والتمويل المستدام، لا سيما لمشاريع مثل مراكز التدريب المهني، أمر حاسم لإعادة الأطفال إلى المجتمع بعد إطلاق سراحهم من الجماعات المسلحة. وتدعو مالطة الدول الأعضاء إلى كفالة التمويل المناسب لجهود حماية الأطفال من خلال اللجنة الخامسة والبعثة.

ونرحب أيضا بتركيز اليوم على المرأة والسلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكان تحليل النزاعات على نحو مراع للاعتبارات الجنسانية غائبا إلى حد كبير عن التقارير في هذا المجال، ولا سيما بشأن دور المرأة في الأمن السياسي والسلام والجهود الإنسانية وبشأن

الحواجز المتصلة بذلك. وفي أسبوع نحتفل فيه باليوم الدولي للمرأة في الدبلوماسية، نشدد على أهمية كفالة احترام المرأة واستشارتها وإشراكها في كل عملية من عمليات صنع السياسات واتخاذ القرارات. ويجب أن يتوقف التحريض والعنف والتخويف الموجه ضد المدافعات عن حقوق الإنسان وبناة السلام من النساء وجماعات المجتمع المدني النسائية إذا أردنا أن نرى بيئة آمنة تكفل مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية. ويجب إعطاء الأولوية لإنشاء أطر قانونية مراعِية للمنظور الجنساني والمرسوم المتعلق بتنفيذ قانون تكافؤ الجنسين، فضلا عن مراجعة قانون الأحزاب السياسية وقانون الانتخابات. ونشيد بقيادة البعثة والسيدة روغوابيزا في جهودهما المتجددة للتنسيق مع السلطات وبسط سلطة الدولة في البلد. ونأسف لادعاءات الاعتداء الجنسي من جانب وحدة من البعثة ونؤيد تأييدا تاما قرار إعادة حفظة السلام المعنيين إلى أوطانهم. ونشجع بقوة البعثة على اتخاذ كل التدابير الممكنة لمساعدة الضحايا ودعمهم.

وفي الختام، ما زلنا نعتقد أن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع مع الاستثمار في حماية وتعزيز الحقوق الأساسية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما النساء والأطفال، أمر أساسي لإحلال السلام والأمن في المنطقة. ولا يمكن النهوض بمستقبل سلمي وواعد للبلد إلا من خلال تهيئة حيز عام شامل للجميع وبسط سلطة الدولة.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): بادئ ذي بدء، أرحب بوزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى بايبو تيمون في جلسة اليوم. وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام روغوابيزا والمديرة التنفيذية بحوث والمفوض أديوي على إحاطاتهم. كما استمعت باهتمام إلى بيان السيد نغاتوندانغ. وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام (S/2023/442)، أود أن أدلي بالنقاط التالية.

أولا، أحرز تقدم هام في عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتثني الصين على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لوفائها بالالتزامات الواردة في الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتعجيل بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، والنهوض بعمليات السلام على الصعيد المحلي. ويسر الصين أن ترى أن عددا من الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى قد أعلن مؤخرا نزع سلاحه، وندعو تلك الجماعات التي لم تنزع سلاحها بعد إلى وقف الأعمال القتالية والانضمام إلى عملية السلام بأسرع ما يمكن حتى تتمكن جميع الأطراف من دعم مكاسب السلام التي تحققت بشق الأنفس.

وتقدر الصين وتدعم الدور البناء المستمر الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، من بين جهات أخرى، وتتوقع من المجتمع الدولي أن يقدم الدعم المالي والتقني لعملية السلام والانتخابات المحلية وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن في جمهورية أفريقيا الوسطى. والاستفتاء الدستوري الذي سيجرى في الشهر المقبل خطوة رئيسية في العملية السياسية. وتشجع الصين جميع الأطراف على تعزيز الثقة المتبادلة من خلال الحوار وحل الخلافات المحتملة. ويمكن لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى أن تقدم الدعم اللازم لإجراء الاستفتاء في ضوء احتياجات البلد.

ثانيا، تؤيد الصين جهود حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في صون الأمن وحماية المدنيين. وفي الوقت الراهن، لا تزال الجماعات المسلحة تقوم بأنشطة عنيفة في مناطق خارج العاصمة بانغي، مما يهدد الاستقرار المحلي. ووقع هجوم في آذار/مارس في بلدة بامباري، أسفر عن سقوط 11 ضحية من المواطنين الصينيين. وتدين الصين ذلك بشدة وتطلب إجراء تحقيق متعمق وإنزال عقوبات صارمة بالجناة. ونحن ممتنون للبعثة لتوفير حماية معززة للمواطنين الصينيين على الأرض وللمساعدة الضرورية المقدمة إلى السفارة الصينية.

إن الحالة الأمنية والإنسانية في المناطقها الحدودية لجمهورية أفريقيا الوسطى مع البلدان المجاورة مثل تشاد والسودان تحتاج إلى اهتمام كبير. وينبغي للمجتمع الدولي، بطريقة محددة الأهداف، أن يساعد القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى على تعزيز بناء القدرات الأمنية والاحتراز من تهديد الجماعات المسلحة.

ويجب أن ندعم جمهورية أفريقيا الوسطى في تعزيز مراقبة الحدود مع جيرانها وفي حماية الأمن المشترك. ووفقا للولاية الصادرة عن مجلس الأمن، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (بعثة الأمم المتحدة) أن تدعم قوات الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى في تعزيز انتشارها وحماية المدنيين.

ثالثا، في مناسبات متعددة، قدمت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى طلبات مُلحة إلى مجلس الأمن لرفع حظر الأسلحة بالكامل. وقد لقيت تلك الطلبات استجابة إيجابية من بلدان المنطقة. وفي 13 حزيران/يونيه، كرر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي طلب رفع حظر الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى. وينبغي لمجلس الأمن أن يراعي التطلعات المشروعة لجمهورية أفريقيا الوسطى وبلدان المنطقة، أي أن يعمل، دون إبطاء، على تعديل تدابير الجزاءات غير الملائمة، وأن يرفع الحظر بالكامل في أقرب وقت ممكن.

عززت بعثة الأمم المتحدة، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام روغوابيزا، التنسيق مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وعملت على نطاق واسع في مجال التصدي لتهديد الجماعات المسلحة، وحماية المدنيين، ودعم الانتخابات المحلية، في جملة أمور. وشهدت حوادث انتهاك اتفاق مركز القوات انخفاضا ملحوظا، مما يدل تماما على أن بناء الثقة المتبادلة مع البلد المعني والدخول في تعاون معها شرطان أساسيان لنجاح تنفيذ ولاية أي عملية من عمليات حفظ السلام. وتؤيد الصين بعثة الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام في الاضطلاع بدور أكبر في عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد سينيشال دي غوفريدو الابن (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفدي أن يشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على أفكارهم الثاقبة، وأن يرحب بوزير خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى في جلسة اليوم.

فيما يتعلق بآخر التطورات على الصعيد العملي، يود وفدي أن يُبرزَ النقاط التالية.

أولا، لا تزال البرازيل تشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونلاحظ مع القلق الفراغ الأمني الناجم عن انسحاب القوة الثلاثية المشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسودان من منطقة الحدود وآثاره المحتملة، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين والحالة الإنسانية المتردية أصلا. كما كان لتدفق اللاجئين والعائدين السودانيين منذ نيسان/أبريل أثر خطير على الحالة الإنسانية، مما أضاف تحديا إضافيا لتقديم المساعدة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، نجد أن الاستخدام المتكرر للأجهزة المتفجرة يبعث على الجزع، مما يعوق وصول المساعدات الإنسانية. ويشكل تأثيرها على المدنيين والجهات الفاعلة في المجال الإنساني وحفظة السلام اتجاها مقلقا. ونشيد بالعمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للتخفيف من ذلك التهديد.

ثانيا، نود أن نشدد على الدور الرئيسي الذي يؤديه برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة لعام 2019 في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونشيد بسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لما أحرزته من تقدم في حل الجماعات المسلحة. واستكمالا لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هذه، تعمل الحكومة أيضا مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لوضع برامج للحد من العنف في المجتمعات المحلية. ونود أن نشجع الحكومة على المثابرة ليس في تلك الشراكة فحسب، بل أيضا في عملها المستمر لإعادة إدماج المقاتلين السابقين في قوات الدفاع والأمن الداخلي الوطنية. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار العنف، وظهور جماعات مسلحة للدفاع عن النفس.

ثالثا، نعتقد أنه في غاية الأهمية تعزيز بسط سلطة الدولة على جميع أنحاء البلد وبالتالي إنفاذ سيادة القانون، خاصة في ضوء التقارير الواردة عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ومن هذا المنطلق، نود أن نؤكد مجددا دعمنا لجهود السلطات المحلية لتحقيق العدالة، ولا سيما من خلال المحكمة الجنائية الخاصة، وعمل بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة. ونود أن نهنئ حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على جهودها لتحقيق اللامركزية في عملية السلام.

أما نقطتي الرابعة والأخيرة فتتعلق بإسهام المنظمات الإقليمية في عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، من المشجع بشكل خاص أن نرى تجدد مشاركة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لصالح تنفيذ خارطة الطريق في أيلول/سبتمبر 2021. ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام روغوابيزا على مشاركتها النشطة في العملية، ونأمل في استمرار الدعم التقني والقيادة المقدمان من أنغولا، وآليات الرصد المتفق عليها، لكي تؤتي ثمارها.

قبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أرحب بالتقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى (انظر S/2023/360)، وأن أعرب عن خالص تقديرنا لجهوده الرامية إلى تقديم مدخلات تمكننا من تكوين صورة أوسع وأوضح للحالة والتحديات التي يواجهها كل منها.

أخيرا، أود أن أؤكد مجددا التزام البرازيل بالتعاون مع أعضاء المجلس الآخرين لدعم تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام فالنتين روغوابيزا، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة سيما بحوث، ومفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن بانكول أديوي على إحاطاتهم الإعلامية. لقد استمعنا باهتمام إلى البيان الذي أدلى به السيد روسينز نغاتوندانغ.

نرحب في جلسة اليوم بمشاركة وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى والفرانكفونية وشؤون رعايا جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج، السيدة سيلفي بيبو – تيمون، ؛ ووزيرة الدولة للعلاقات الخارجية في أنغولا، إسميرالدا ميندونسا؛ وممثلو رواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية.

نتابع عن كثب الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونلاحظ مع الارتياح أن الحالة تخضع عموما لسيطرة القوات الحكومية. تمكنت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من الشركاء بما في ذلك روسيا، من التغلب على أصعب مرحلة في الكفاح ضد أولئك الذين حاولوا إحداث تغيير غير دستوري في السلطة من خلال القوة المسلحة. ومع ذلك، لم يتم القضاء على التهديدات الأمنية بالكامل. ولم يتخلَ ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، وهو أكبر فصيل وأكثرها استعدادا للقتال، عن الكفاح المسلح ضد الحكومة.

وينشط المتشددون بشكل خاص في المناطق الحدودية مع تشاد والسودان والكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. إن سهولة اختراق الحدود والافتقار إلى الموارد المالية اللازمة لمراقبة الحدود لا تمكِّن سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى من التصدي بفعالية لتحركات الجماعات المسلحة غير المشروعة عبر الحدود وإمداداتها من الأسلحة. ومن الضروري زيادة التنسيق بين بانغي والبلدان المجاورة، ونحن نشهد تقدما في ذلك الصدد، بما في ذلك في المجال العسكري. والمساعدة الموجهة من المانحين في غاية الأهمية أيضا.

على الرغم من تخفيف الحظر الحالي على الأسلحة، فإنه يقلل من فعالية القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، ويحد بشكل ملحوظ من قدرة بانغي على فرض النظام في البلد ويحد من تهديدات المتشددين الذين يرفضون المشاركة في عملية المصالحة الوطنية.

تشير رسالة من الأمين العام (S/2023/383) عُممت على أعضاء مجلس الأمن في أيار/مايو إلى التقدم الذي أحرزته حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في الوفاء بالمعايير المرجعية لاستعراض نظام الجزاءات. ووفقا لمسؤولي الأمم المتحدة، اضطلعت السلطات بعمل كبير في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وإعادة الإدماج الاجتماعي للمقاتلين السابقين. لذلك تتطلب الحالة الراهنة الرفع الكامل لحظر الأسلحة المفروض على بانغي بغية تعزيز قدرة القوات المسلحة الوطنية ووحدات إنفاذ القانون. وهذا النهج يصب تماما في مصلحة استدامة التسوية والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن، يؤيدون تأييدا قاطعا رفع القيود، بل إن سكان أفريقيا الوسطى أنفسهم يتكلمون باستمرار عن ذلك. ومن الواضح أنه يستحيل تحقيق الاستقرار والتقدم في العملية السياسية في الأجل الطويل بدون دعم فعال لجمهورية أفريقيا الوسطى

في تعزيز القدرات العسكرية للقوات المسلحة الوطنية ووحدات إنفاذ القانون.

ومع ذلك، نعتقد أن الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي تم توقيعه في بانغي في 6 شباط/فبراير 2019، لا يزال الأساس الذي يرتكز عليه تحقيق الاستقرار والأمن في البلاد. ونرحب بالخطوات العملية التي اتخذتها بانغي للنهوض بالعملية السياسية، بغية تطبيع الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويجب أن تنضم إلى العملية الجماعات المسلحة غير المشروعة التي لم توقع على خارطة طريق لواندا، والتي التزمت الأطراف بموجبها بإنهاء الأعمال القتالية وبدء عملية نزع سلاح المقاتلين، السابقين، وتسريحهم وإعادة إدماجهم. يجب على القادة المتشددين التخلي عن أساليب النضال العنيفة. ويتعين عليهم أن يبدأوا حوارا كاملا مع بانغي لأنه لا بديل عن التسوية السياسية والدبلوماسية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونلاحظ مع الارتياح الإعلان عن حل خمس جماعات مسلحة غير مشروعة في أواخر نيسان/أبريل. وحتى الآن، تم حل تسع من الجماعات الـ 14 الموقعة على الاتفاق السياسي. وهذا معلم بارز في عملية تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومع ذلك، ومن أجل إحراز مزيد من التقدم، يجب أن تستمر بانغي في تلقي الدعم المالي المناسب.

ونرحب بالجهود التي تبذلها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لبسط سلطة الدولة، وتعزيز الهياكل الإدارية، وتنفيذ إصلاح قطاع الأمن، وتطوير القضاء، والإعداد لإجراء أول انتخابات محلية منذ عام 1988. ونتمنى لبانغي كل النجاح في تنظيم الاستفتاء الدستوري في أواخر تموز/يوليه. ونعتقد أن مسائل الإصلاحات الداخلية هي حق سيادي لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي له الحق غير القابل للتصرف في تحديد مساره الإنمائي.

تهدد الحالة الاجتماعية والاقتصادية المتردية للبلد بعكس مسار الإنجازات التي تحققت في السنوات الأخيرة في مجال المصالحة الوطنية. وتؤدي التطورات في السودان المجاور إلى زيادة تفاقم الحالة الإنسانية في البلد وزيادة العبء على ميزانية الدولة. فقد وصل بالفعل حوالي 000 14 لاجئ إلى البلد. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه ينبغي لجمهورية أفريقيا الوسطى أن تتلقى كل مساعدة ممكنة من خلال المؤسسات المالية الدولية والأمم المتحدة. ونعتبر أنه من غير المقبول تسييس تقديم المساعدة من المانحين، لأن السكان المدنيين هم الذين يعانون أساسا من هذه الأعمال.

ومن العوامل المهمة في بناء قدرة بانغي على القيام باستجابة إنسانية فعالة، وبصفة عامة، على تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية أفريقيا الوسطى، القدرة على إحراز مزيد من التقدم في ضمان المشاركة الكاملة للبلد في عملية كيمبرلي. ومن المهم إيفاد بعثة استعراض تابعة للعملية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى حتى يتمكن الأخصائيون من أن يروا بأنفسهم أن جميع شروط التغيير على أرض الواقع قد استوفيت.

ولا نزال نساعد جمهورية أفريقيا الوسطى على بناء قدراتها العسكرية. وبعلم لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013)، سُلمت إلى البلد أكثر من دفعة من المعدات العسكرية. ويعمل المدربون الروس بنجاح في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث أُرسلوا استجابة لطلب من السلطات الشرعية. والحملة الرامية إلى تشويه سمعتهم، وبصفة عامة، محاولات إلقاء اللوم في انتهاكات حقوق الإنسان على القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الثنائيين، هي حملة مصممة خصيصا لذلك ولا تدعمها حقائق ثابتة.

ونرى أن من المهم أن تواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى تقديم دعم فعال للسلطات. ونشكر البلدان المساهمة بقوات تخاطر بحياتها كل يوم في أداء واجبها. وتضطلع بعثة الأمم المتحدة بدور مهم في كفالة الأمن والسلامة في البلد. وبصفة عامة، نعتقد أن من المهم للبعثة أن تركز مواردها، أولا وقبل كل شيء، على مساعدة السلطات على بسط سيطرة الدولة، ومكافحة الجماعات المسلحة، وحماية المدنيين. ونحن مقتنعون أيضا بأن التنفيذ الكامل للولاية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال استمرار التعاون البناء مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومن الواضح أن التطبيع الشامل للحالة الأمنية هو وحده الذي سيمكن بانغي من التركيز على وضع خطة محلية بناءة لصالح المواطنين والدولة. وفي تموز/يوليه، ينبغي لمجلس الأمن أن يبذل كل ما في وسعه لتيسير هذه العملية، بما في ذلك رفع القيود المتبقية الخاصة بالجزاءات المفروضة على الحكومة الشرعية.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيدة روغوابيزا، الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى، والمديرة التنفيذية بحوث، والمفوض أديوي، والسيد نغاتوندانغ على إحاطاتهم. وأرحب بمشاركة وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى في هذه الجلسة.

سأتناول أربع نقاط ردا على ما سمعناه.

أولا، تؤكد المملكة المتحدة من جديد الأهمية المستمرة للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. إذ أنه لا يزال الخيار الوحيد القابل للتطبيق لإنهاء النزاع الذي طال أمده. وندعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى البناء على التقدم السياسي وكفالة الانخراط بشكل مجد مع جميع الجهات السياسية الفاعلة في البلد. ونشيد بعمل الممثلة الخاصة روغوابيزا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى جانب المشاركة الإقليمية القوية في دعم تلك الجهود.

ثانيا، تبرز المملكة المتحدة الحاجة إلى عمليات ديمقراطية شفافة في جمهورية أفريقيا الوسطى. إن خطط الرئيس تواديرا لإصلاح دستور جمهورية أفريقيا الوسطى تخاطر بتقويض سنوات من العمل الشاق لتعزيز النظام الديمقراطي في البلد. إن الاستفتاء بمثابة إلهاء عن المسائل الرئيسية التي تواجه البلد، بما في ذلك الحالة الإنسانية والاقتصادية والأمنية المتردية.

وقد أدت خطط الاستفتاء الدستوري إلى تأخير الانتخابات المحلية التي تشكل جزءا من إعادة الهيكلة الديمقراطية لجمهورية أفريقيا الوسطى، وتمثل جزءا لا يتجزأ من عملية السلام فيها. وتأمل المملكة المتحدة أن ترى إجراء انتخابات محلية سلمية وموثوقة في أسرع وقت ممكن.

ثالثا، يساورنا القلق إزاء التجاهل المتزايد لحقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى. لقد أشار أحدث تقرير للأمين العام (S/2023/442) إلى أن جهات حكومية، بما في ذلك مجموعة فاغنر من المرتزقة الروس، ارتكبت أكبر عدد من انتهاكات حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكما هو الحال في سياقات أخرى، تواصل مجموعة فاغنر أداء دور مزعزع للاستقرار في البلد. وندعو مرة أخرى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى التنسيق الكامل مع جميع الجهات الأمنية الفاعلة العاملة في البلد من أجل ضمان امتثالها للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان المعمول بهما ومحاسبة جميع مرتكبي الانتهاكات أو التجاوزات.

أخيرا، إن الادعاءاتُ مؤخرا بارتكاب بعض أفراد بعثة الأمم المتحدة أعمال استغلال وانتهاك جنسيين تثير قلقا بالغا. ونؤيد التدابير التي اتخذتها الممثلة الخاصة بإعادة وحدة القوات إلى وطنها، ونحث على إجراء تحقيق شامل في جميع هذه الادعاءات.

السيد بيريس لوسي (إكوادور) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة فالنتين روغوابيزا، الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى، على إحاطتها. وأشكر أيضا السيدة سيما سامي بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والسيد بانكولي أديوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن؛ والسيد روسين نغاتوندانغ، رئيس رابطة الشباب من أجل التنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى، على إحاطاتهم. وأرحب بوزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى في هذه الجلسة.

تشترك جمهورية أفريقيا الوسطى في حدود شاسعة مع خمسة بلدان ليست غريبة على عدم الاستقرار السياسي والعنف. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإننا ندرك التحديات التي يواجهها البلد وهو يستقبل تدفقات المهاجرين التي تفاقم حالة الطوارئ الإنسانية. وتوفر الحدود التي يسهل اختراقها ممرات تمكن الجريمة المنظمة من تهديد استقرار جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا تزال ثروة البلد من الموارد الطبيعية تشكل غنائم تتنازع عليها الجماعات المسلحة عبر الوطنية.

وعلى الجبهة السياسية، نحث الحكومة على مواصلة تعزيز الحوار حتى يمكن إجراء الاستفتاء الدستوري في 30 تموز/يوليه بطريقة متحضرة، وقبل كل شيء، في مناخ من السلام. والعمليات الديمقراطية، ولا سيما الانتخابات المحلية، حيوية لتحقيق اللامركزية. ونأمل أن تستأنف في أيلول/سبتمبر الأعمالُ التحضيرية للانتخابات البلدية التي كانت مقررة في تموز/يوليه. ويجب أن نقدم المزيد من المعونة للصندوق المشترك بغية ضمان إجراء تلك الانتخابات.

وستواصل إكوادور مناصرة مشاركة أكبر وأكثر أهمية للمرأة في الحياة السياسية على الصعيد الوطني. ونحث على مواصلة الجهود للوصول إلى حصة مشاركة المرأة في المناصب السياسية بنسبة 35 في المائة – وهي حصة حددت في عام 2016.

إن بذل الجهود الرامية إلى المضي قدما في تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، مع إحراز تقدم بشأن خريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التي وضعها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وعملية خريطة طريق لواندا، فضلا عن الاتصالات النشطة التي تجريها الحكومة مع البلدان والأقاليم المجاورة، بالإضافة إلى توسيع نطاق العملية داخليا بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى – تظهر جميعها خطوات كبيرة نحو السلام.

وفيما يتعلق بالأمن، فإن السيطرة على الأراضي ضرورية، سواء لتعزيز سيادة القانون أو لبناء المؤسسات واللامركزية. ولهذا السبب، فإن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى والإعلان مؤخرا عن حل جماعتين مسلحتين أمران مشجعان. ونشيد بعمل الحكومة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في تعزيز وجود الدولة في بعض المناطق بعد ست سنوات من الغياب، وكذلك في بدء جهود مجتمعية ترمي إلى إحياء النسيج الاجتماعي.

ونرى بقلق أن الاستخدام العشوائي للمتفجرات والألغام قد ازداد. فلا يزال السكان يقعون ضحايا لهذه الأخطار، فضلا عن وقوعهم ضحايا للابتزاز وفرض ضرائب غير قانونية، ولهذا السبب ندعو إلى مواصلة الجهود المشتركة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لإزالة هذه الأجهزة وحماية المدنيين. ونحث البلدان المجاورة لجمهورية أفريقيا الوسطى على التعاون في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمتفجرات.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، يشير تقرير الأمين العام (S/2023/442) إلى أنه بسبب النزاع في السودان يتزايد عدد الأشخاص الذين يعبرون إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وستزداد صعوبة وصول المساعدات الإنسانية إلى المشردين مع بداية موسم الأمطار. يُقدر بأن 56 في المائة من سكان وسط أفريقيا سيحتاجون إلى مساعدة إنسانية. فينبغي بذل الجهود لمساعدة هؤلاء السكان من خلال التبرعات الطوعية، وهناك حاجة إلى نظام دعم لفتح الباب أمام التدفقات المالية التي من شأنها أن تمكن الدولة من توفير الخدمات الأساسية لتنميتهم.

ولا نزال نشهد انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. إننا نشجب العنف الجنساني واستخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب، وكذلك الانتهاكات المرتكبة بحق الأقليات العرقية والدينية. وندعو إلى إجراء تحقيقات في هذه الانتهاكات، أيا كان مصدرها. إن مكافحة الإفلات من العقاب أمر أساسي لإنهاء دوامات العنف وتعزيز المصالحة.

ونشجع العمل الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الخاصة المعنية بجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، فضلا عن لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة. ونأمل أن تواصل جمهورية أفريقيا الوسطى العمل مع لجنة بناء السلام لتعزيز النظام القضائي.

وأخيرا، تقدر إكوادور عمل بعثة الأمم المتحدة وتعاونها الفعال مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشجع على مواصلة الحوار لتحقيق نتائج أفضل للسكان الذين لدى البعثة الولاية والالتزام بحمايتهم.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني للممثل الخاص للأمين العام روغوابيزا، والمديرة التنفيذية بحوث، ومفوض الاتحاد الأفريقي أديوبي، والسيد نغاتوندانغ على

إحاطاتهم. كما أرحب بحضور معالي وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى بايبو – تيمون، والممثلين الآخرين من دول المنطقة.

اسمحوا لي أولا أن أشيد بالتفاني المستمر الذي تبديه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في ظل ظروف صعبة. إن توطيد السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى يحتاج إلى التنفيذ الفعال لولاية بعثة الأمم المتحدة. ونرحب في هذا الصدد بالاتصالات الوثيقة الجارية بين الحكومة وقيادة البعثة.

ومع ذلك، من المقلق للغاية أن نسمع عن الادعاءات الخطيرة بحوادث الاستغلال والاعتداء الجنسيين التي يرتكبها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة. فينبغي إجراء تحقيق شامل في أي ادعاءات، والتمسك الصارم بسياسة عدم التسامح إطلاقا مع تلك الأفعال الشنيعة.

لا يزال الوضع الأمني في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى متقلبا بسبب استمرار المواجهات العسكرية مع الجماعات المسلحة. لقد أجبر العنف والأعمال العدائية الناس على الفرار من ديارهم، والنساء والأطفال يعانون أكثر من غيرهم. ومما يزيد من قلقنا الشديد أصلا التقارير عن العنف الجنسي، بما في ذلك استخدامه كأسلوب من أساليب الحرب، فضلا عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات. كما أننا نرى باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي ترتكبها الجماعات المسلحة والعناصر التابعة للدولة وأفراد أمن آخرون، والتي ورد ذكرها في التقرير الأخير للأمين العام (S/2023/442)، باعتبارها مسؤولة كما يُدّعى. ومن أجل تغيير المسار، يجب على الموقعين تنفيذ اتفاق عام 2019 السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى بالكامل وبأولوية قصوى. وأود في هذا الصدد التركيز على النقاط التالية.

أولا وقبل كل شيء، لا يزال من الضروري التركيز بشكل أساسي على الحوار الشامل للجميع وعلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن من أجل تحقيق السلام المستدام في البلد. ونشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى للعمل مع الجماعات المسلحة سعيا إلى إيجاد حل سياسي، ونرحب كذلك بما نتج عن ذلك من حل لعدة جماعات مسلحة منذ الإحاطة الأخيرة لمجلس الأمن بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر S/PV.9265). وينبغي أن تقترن الحملة الهجومية الجارية بمحاولات متجددة لإعادة أولئك الذين ما زالوا يقاتلون إلى طاولة المفاوضات، وإن كانوا الآن في موقف دفاعي. إن إظهار نجاح انتقال المقاتلين السابقين هو أمر أساسي لحفز الجماعات المسلحة المجزأة على المشاركة في البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. ونشيد بالجهود التي تبذلها الحكومة مع الشركاء الدوليين لتضييق الفجوة بين التسريح وبدء عملية إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، ومن أجل انتقال سلس.

ثانيا، يجب علينا زيادة التعزيز لنهج إقليمي. إن تركيز أنشطة الجماعات المسلحة والتدفقات غير المشروعة للأسلحة في المناطق الحدودية يشير بوضوح إلى أهمية زيادة فعالية عمليات مراقبة الحدود في المنطقة. ويجب استخدام أطر اللجان المشتركة للمسائل العابرة للحدود مع البلدان المجاورة على نطاق أوسع. كما ينبغي أن تسهم هذه الأطر في تعزيز إدارة الموارد الطبيعية لمنع الاستغلال للمعادن الثمينة والاتجار بها بشكل غير قانوني.

وتشكل الحالة الإنسانية حول الحدود مصدرا آخر للقلق البالغ. فقد تفاقمت الحالة بسبب التدفق الهائل للاجئين بسبب النزاع الأخير في السودان، وذلك على الرغم من الجهود التي تبذلها جمهورية أفريقيا الوسطى لاستضافة أكثر من 10 آلاف لاجئ سوداني. إننا بحاجة إلى نهج منسق من جانب بلدان المنطقة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الماسة ومنع أي استغلال من جانب الجماعات المسلحة. وقد قدمت اليابان مساعدات غذائية طارئة للتخفيف من حدة أزمة الأمن البشري.

وأخيرا، لا يزال إجراء انتخابات محلية ذات مصداقية وسلمية وشاملة للجميع هو المفتاح لزيادة بسط سلطة الدولة وتعزيز سيادة القانون. ويحتاج الحكم المحلي المستقر إلى قادة شرعيين مدعومين بثقة الناس. وفي هذا السياق، ثمة أهمية حاسمة للدور الداعم الذي

تضطلع به بعثة الأمم المتحدة، بالتنسيق الوثيق مع الحكومة. وتظل اليابان ملتزمة بأداء دورها للمساعدة في تحسين أحوال شعب جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام روغوابيزا على قيادتها وإحاطتها اليوم. وتقدر الولايات المتحدة التزامها والتزام فريقها والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بتحقيق السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أود أن أشكر السيدة بحوث والسفير أديوي والسيد نغاتوندانغ على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات والشاملة.

وأود أيضا أن أرحب بوزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى في هذه الجلسة.

تشعر الولايات المتحدة بقلق بالغ إزاء التقارير التي وردت في وقت سابق من هذا الشهر والتي تزعم أن حفظة السلام التنزانيين قد ارتكبوا أعمال استغلال وانتهاك جنسيين. ونشيد بالأمانة العامة على سرعة اتخاذها القرار عقب تحقيق أولي أجرته بإعادة الوحدة إلى وطنها دعما لسياسة الأمين العام المتمثلة في عدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتمشيا مع قرار مجلس الأمن 2272 (2016). فهذا السلوك غير مقبول ويتنافى مع روح حفظ السلام ويقوض الإسهامات الإيجابية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وندعو إلى تحقيق المساءلة وتنفيذ كامل القرار 2272 (2016) عند التصدي لتلك الأعمال.

ونشيد، بشكل منفصل، بالتقدم الذي أحرزته البعثة في تسيير دوريات مشتركة ومنسقة مع قوات الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، مما أسفر عن ردع هجمات الجماعات المسلحة ضد المدنيين من خلال التصدي لمصادر عدم الاستقرار بشكل استباقي.

وقد اضطلعت البعثة بدور رئيسي أيضا في دعم استعدادات الحكومة للانتخابات المحلية المقبلة، بما في ذلك عن طريق تشجيع الحوار السياسي وتقديم الدعم اللوجستي والأمني والتقني. إن نطاق ولاية البعثة واضح: فهي مخولة فحسب بدعم الحوار الجمهوري والانتخابات المحلية في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام 2023 وليس العمليات السياسية الأخرى.

ويساور الولايات المتحدة القلق إزاء إعلان حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أنها ماضية في بذل الجهود لتعديل دستور البلد لإنهاء تحديد فترات الرئاسة أو تمديدها. ومن المخيب للآمال أن الانتخابات المحلية التي طال انتظارها، والتي تكتسي أهمية لتحقيق اللامركزية وزيادة التمثيل السياسي، لم تعد تحظى بالأولوية وأرجئت لصالح إجراء استفتاء دستوري يهدد بزعزعة استقرار البلد.

ولكي أكون واضحا: إن لجمهورية أفريقيا الوسطى الحق في تعديل دستورها. لكننا نحث الحكومة على كفالة إشراك مختلف الجهات الفاعلة السياسية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في أي تنقيحات محتملة للوثيقة التأسيسية للبلد. ويكتسي إجراء عملية استفتاء تتسم بالشفافية والحرية والنزاهة وتعبر عن إرادة شعب أفريقيا الوسطى أهمية حاسمة لتحقيق السلام والأمن الدائمين.

وإذ أنتقل إلى نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى الذي سيتفاوض عليه مجلس الأمن قريبا، أود أن أؤكد الدور الهام الذي تؤديه عملية الإخطار في كفالة الشفافية. فحظر توريد الأسلحة لا يمنع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى من تأمين الأسلحة التي تحتاجها لمواجهة الجماعات المسلحة. والواقع أن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، كما أوضح رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى خلال زيارته إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في وقت سابق من هذا الشهر، قادرة على الحصول على جميع أنواع الأسلحة والطائرات لتدريب قواتها المسلحة. وما يسعى الحصار إلى منعه هو نقل الأسلحة إلى الجماعات المسلحة، وهو ما له آثار واضحة على أمن جمهورية أفريقيا الوسطى. ونتطلع إلى التفاعل بشكل بنَّاء مع زملائنا أعضاء المجلس وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى طوال المفاوضات بشأن تجديد نظام الجزاءات.

وأخيرا، وكما رأينا خلال موسم الجفاف الماضي، لا يوجد حل عسكري صرف لأزمة جمهورية أفريقيا الوسطى. فلا حل دائم إلا

عن طريق الحوار السياسي، بما في ذلك تنفيذ كامل الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام 2019 وخريطة الطريق لعام 2021 التي وضعت بوساطة إقليمية على نحو يشمل الجميع. ومما يؤسف له أن بعض الكيانات الجشعة في جمهورية أفريقيا الوسطى تواصل زعزعة استقرار البلد وتقويض سيادته وتهديد عملية السلام لكي تستمر في استغلال ثروات جمهورية أفريقيا الوسطى لتحقيق مكاسبها الخاصة.

وتشير تقارير فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى بوضوح إلى أن قوات مجموعة فاغنر، التي يشار إليها باسم "المدربين الروس"، لا تشارك في عمليات قتالية عشوائية ووحشية فحسب، بل إنها توسع سيطرتها على الموارد الطبيعية لجمهورية أفريقيا الوسطى، مطيحة بذلك بالأعمال التجارية المشروعة. وعلى سبيل المثال، يشير التقرير الصادر عن الفريق في أيار/مايو (انظر S/2023/360) إلى أن من يسمون بالمدربين الروس احتلوا مباني شركة لشراء الماس في جمهورية أفريقيا الوسطي تقع في بريا لأكثر من عام بدون موافقة الشركة.

ولا نزال نشعر بقلق بالغ أيضا كون مجموعة فاغنر والقوات الحكومية تحولان دون تمتع البعثة بحرية التنقل من دون عائق من أجل حماية المدنيين والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. وتؤكد تقارير الخبير المستقل المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، ياو أغبيتسي، خلال العام الماضي، الانتهاكات الوحشية لحقوق الإنسان التي ترتكبها قوات مجموعة فاغنر ضد المدنيين والمسؤولين الحكوميين في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك عمليات القتل والعنف الجنسي وغيرها من أشكال الاعتداء البدني. وبدون تحقيق المساءلة عن تلك الأعمال الشنيعة، لن تتمكن جمهورية أفريقيا الوسطى من إحلال السلام اللازم لإطلاق الإمكانات الهائلة للبلد.

وتظل الولايات المتحدة ملتزمة تجاه شعب أفريقيا الوسطى وبكفالة تحقيق العدالة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضده. ومرة أخرى، ندعو جميع الجهات الفاعلة إلى إلقاء أسلحتها واختيار طريق الحوار من أجل تحقيق السلام المستدام الذي طال انتظاره.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام روغوابيزا على إحاطتها. وأتوجه بالشكر أيضا إلى المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوض الاتحاد الأفريقي وممثل المجتمع المدني على آرائهم الثاقبة. وأرحب بمشاركة وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى في هذه الجلسة.

أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولا، تشعر ألبانيا بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في البلد التي تفاقمت جراء النزاع السوداني وتتسبب في زيادة عدد اللاجئين والعائدين. ونشعر بخيبة الأمل أيضا لرؤية أن التحديات التي تعترض وصول المساعدات الإنسانية لا تزال قائمة بالاقتران مع التهديدات المستمرة للمدنيين وحركتهم وسلامتهم جراء أنشطة الجماعات المسلحة. ونشجع السلطات على الدفع نحو زيادة إمكانية لجوء الضحايا إلى العدالة، بمن فيهم ضحايا العنف الجنسي، حتى يدلوا بإفاداتهم من دون خوف والشروع في تحقيقات سريعة وشاملة في انتهاكات حقوق الإنسان. وكما ورد في تقرير فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الذي يغطي الفترة الأخيرة المشمولة بالتقرير (انظر S/2023/360)، فإن مجموعة فاغنر مسؤولة عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وحالات عدم امتثال لشروط الإخطار واحتلال انفرادي لمباني شركة خاصة للماس.

ثانيا، تشعر ألبانيا بالتفاؤل إزاء الجهود التي تبذلها الحكومة لتنشيط عملية السلام إلى جانب مواءمة الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخريطة طريق لواندا. ويشكّل تحقيق اللامركزية في عملية السلام خطوة إلى الأمام نحو تهيئة بيئة شاملة للجميع تمس الحاجة إليها وتهدئة النزاع من خلال الحوار مع التركيز على مواصلة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وترحب ألبانيا بالتحضير للانتخابات والتوقيع على الخطة المتكاملة لتأمين الانتخابات. ومع ذلك، يساورنا القلق إزاء الدعوة إلى إجراء استفتاء دستوري وإزاء تأجيل الأعمال التحضيرية للانتخابات المحلية. وندعو الحكومة إلى كفالة شمول تلك العملية للجميع وتمتعها

بالشفافية، وهو ما يعني إشراكها للمعارضة والمجتمع المدني، وهو ما من شأنه أن يكفل تمتع العملية بالمصداقية والتوافق الواسع في الآراء. وبالإضافة إلى ذلك، نردد دعوة الأمين العام القادة السياسيين إلى الامتناع عن الأعمال، بما في ذلك خطاب الكراهية والتحريض على العنف، التي يمكن أن تقوض التقدم المحرز وتنفيذ الاتفاق السياسي.

ثالثا، تقدر ألبانيا العمل المستمر الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتعاونها المتجدد مع السلطات واستجابتها الدينامية فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار. ونأمل أن تتعمق تلك العلاقة وتشمل حلولا للتحديات التي تواجهها البعثة، وهي كفالة احترام اتفاق مركز القوات وقدرة البعثة على الاستفادة من كامل قدراتها الجوية.

وأخيرا، نقدر الاستجابة السريعة للبعثة وما اتخذته من تدابير بشأن أحدث حالة استغلال وانتهاك جنسيين، بما يتماشى مع الالتزام بعدم التسامح إطلاقا مع هذه الحوادث وقرار مجلس الأمن 2272 (2016). ولا ينبغي لأحد أن يكون بمنأى عن المساءلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الإمارات العربية المتحدة.

وأود أن أشكر الممثلة الخاصة روغوابيزا والمفوض أديوي على إحاطتيهما الشاملتين. وأود أيضا أن أشكر المديرة التنفيذية بحوث على إبرازها حالة النساء والفتيات في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك السيد روسين نغاتوندانغ على إطلاعنا على رؤاه المباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، أرحب بمشاركة السيدة بايبو تيمون، وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن ممثلي دول المنطقة، في هذه الجلسة.

تذكّرنا إحاطة اليوم بالمكاسب الهامة التي تحققت حتى الآن، فضلا عن ضرورة مواصلة دعم تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى بغية استدامة جهود نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وبرامج إصلاح قطاع الأمن.

وفي ذلك السياق، أود أن أتناول اليوم ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، يجب أن نكفل الأمن إذا أردنا أن نرى سلاما واستقرارا دائمين في جمهورية أفريقيا الوسطى. تثير الحالة الأمنية هناك قلقا بالغا. إن انتشار الجماعات المسلحة واستخدام الذخائر المتفجرة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية كلها تؤكد ضرورة مضاعفة جهودنا وتعزيز الترتيبات الإقليمية القائمة للمساعدة على تخفيف حدة التوترات ومعالجة عدم الاستقرار وتأمين السلام. ومعالجة مشكلة الجماعات المسلحة شرط مسبق لاستدامة الجهود السياسية. ونكرر التأكيد على مدى أهمية التوصل إلى وقف لإطلاق النار تحترمه جميع الأطراف، فضلا عن تعزيز الآليات الثنائية والمتعددة الأطراف مع البلدان المجاورة، كما أظهرت العملية المشتركة الأخيرة مع تشاد. وأتاحت الزيارة التي قامت بها اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى إلى البلد فرصةً ليتفهم أعضاء المجلس على نحو أفضل التقدم المحرز في جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، وإصلاح قطاع الأمن، والمجالات الرئيسية الأخرى، وكذلك لتقدير العمل الجدير بالثناء بشكل مباشر الذي تضطلع به قوات حفظ السلام والأطراف الفاعلة الأخرى في الميدان.

ثانيا، في هذا الصدد، ثمة حاجة ملحة إلى التصدي للتحديات الإنسانية المستمرة في البلد. حيث يواجه ما يقرب من ثلاثة أرباع سكان جمهورية أفريقيا الوسطى تحديات اقتصادية وإنسانية هائلة، بما فيها انعدام الأمن الغذائي. ولا تزال حالة المشردين مصدر قلق ملح، لا سيما في ضوء التطورات الأخيرة التي تشهدها البلدان المجاورة. ونشجع جمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة وجميع الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني على التنسيق الجماعي لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية وضمان سلامة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. كما أن مظاهر تغير المناخ والتغير الإيكولوجي، من بين عوامل متداخلة أخرى، لا تزال تؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية والأمنية وتزيد من تأجيج التوترات القبلية. وقد أدى نقص هطول الأمطار في جميع أنحاء المنطقة إلى تغييرات في ممرات الترحال الرعوي، مما أدى بدوره إلى تأجيج التوترات وتفاقم العنف. وبغية معالجة أثر تلك المسائل على الأمن، نشجع على إدماج نهج يراعي المناخ في سياق جمهورية

أفريقيا الوسطى يعزز إدماج البيانات والمعلومات المتعلقة بالمناخ في استراتيجيات تخفيف المخاطر وإدارتها. وفي ذلك الصدد، نشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لزيادة استخدامها لمصادر الطاقة المتجددة. وسيستفيد المجلس أيضا من المعلومات المستكملة عن أثر تغير المناخ على السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ثالثا، يجب أن نحافظ على المكاسب التي تحققت بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويشجعنا استمرار التعاون البناء بين جمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة. ولا تزال حماية المدنيين أولوية أساسية، ونقدر الدور الحاسم للسيدة روغوابيزا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في تعزيز القدرات الأمنية للبلد. ومواصلة دعم الجهود الرامية إلى تعزيز المؤسسات واستدامة بسط سلطة الدولة أمر أساسي، بما في ذلك دعم التحضير لانتخابات شاملة للجميع. وتشجعنا أيضا الجهود المبذولة لإدماج النهج والمبادرات المراعية للمنظور الجنساني التي تهدف إلى إشراك المرأة في إدارة النزاعات والعمل على الحد من العنف المجتمعي. وتمشيا مع التزامنا بخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، نعتقد أن هناك حاجة إلى مواصلة دعم المشاركة الاقتصادية للمرأة والتدريب على القيادة من أجل التصدي بشكل كاف لمشكلة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وتعزيز مشاركتها في عملية السلام. وندعم الأمين العام في إدانة أي شكل من أشكال الاستغلال أو الاعتداء الجنسيين ونؤكد من جديد التزامنا بسياسة عدم التسامح إطلاقا.

وفي الختام، تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة دعمها لكافة الخطوات الرامية إلى مساعدة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى على تحقيق تطلعاته إلى الأمن والاستقرار والازدهار. ويجب أن نبذل كل جهد ممكن لتعزيز تلك المبادرات بينما يخطو البلد خطوات واسعة نحو السلام.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

وأعطي الكلمة لوزيرة الخارجية والفرانكفونية وشؤون رعايا جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج.

السيدة بايبو تيمون (جمهورية أفريقيا الوسطى) (*تكلمت بالفرنسية*): بداية، أود أن أبدأ بتهنئتكم، السيد الرئيس، على رئاسة الإمارات العربية المتحدة لمجلس الأمن، وأن أشيد بكم على قيادتكم القديرة اليوم. وبالنيابة عن حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، أود أن أحيي بحرارة الجميع هنا اليوم وأن أعرب عن خالص شكرنا على دعمهم لقضية جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على عرضها لتقرير الأمين العام (S/2023/442)، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على إحاطتها بشأن حالة النساء والفتيات في جمهورية أفريقيا الوسطى، ورئيس رابطة الشباب على درب التنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى على دعوته للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ومساهمة رابطته في مكافحة خطاب الكراهية، وجميع السفراء والممثلين الموجودين هنا اليوم الذين أعربوا عن دعمهم وتضامنهم وتعاطفهم وتشجيعهم، فضلا عن شواغلهم.

كما في السابق، من واجبي الأخلاقي ومما يشرفني عظيم الشرف أن أتكلم في هذه القاعة بالنيابة عن بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى، بينما ينظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن التطورات السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر للأمين العام غوتيريش امتنان حكومة بلدي وشعبي على التزامه الدؤوب بالسلام والاستقرار والتنمية في العالم بشكل عام وجمهورية أفريقيا الوسطى بشكل خاص.

وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام، أود أولا أن أعرب عن مدى سروري لتقدير الجهود الكبيرة التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. التقرير جدير بالثناء. وحتى لو كان يحتوي على بعض أوجه عدم الدقة والتناقضات، على عكس التقارير السابقة، فإنه يعكس التقدم المحرز. ومن المهم الإشارة إلى أنه منذ عودة النظام الدستوري بتولي فخامة السيد فوستين أرشانج توادیرا، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة، السلطة التنفيذية، واصلت الحكومة بذل كل جهد ممكن من أجل العودة

النهائية إلى السلام، وتعزيز سيادة القانون، واستعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، والحفاظ على المكاسب الديمقراطية وتحسين تعايشنا، بهدف تحقيق الاستقرار في البلد حتى نتمكن من تهيئة الظروف اللازمة لتنميته. وقد بذلت تلك الجهود بدعم من المجتمع الدولي من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والقارة الأفريقية من خلال الاتحاد الأفريقي، والمنطقة دون الإقليمية من خلال منظمات مثل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وجميع الشركاء الثنائيين والفنيين والماليين لجمهورية أفريقيا الوسطى.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على دعمهما القوي وحسن التنسيق والنتائج المحققة، والاتحاد الأفريقي، ولا سيما الأعضاء الثلاثة غير الدائمين في مجلس الأمن – غابون وغانا وموزامبيق – على جهودهم البارزة في مناصرة قضية وصوت شقيقتهم جمهورية أفريقيا الوسطى داخل مجلس الأمن، بينما نلتزم بفعالية بالمبادئ التأسيسية لجماعتنا الأفريقية القارية الرامية إلى الدفاع عن مصالح أفريقيا ودولها الأعضاء في مواجهة التحديات الاستراتيجية التي نمثلها على الساحة الدولية.

وأتوجه بالشكر أيضا إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على بيانه الداعم للمطالب المشروعة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك إلى مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن، وفريق الحكماء التابع للاتحاد الأفريقي، وكما قلت، إلى مختلف المنظمات دون الإقليمية مثل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على دعمها القوي للعملية السياسية من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

على الجبهة الأمنية – واعذروني، سيدي الرئيس، على هذا البيان المطول – أحرز تقدم كبير. ولا تزال الحكومة ملتزمة بسياستها اللامركزية، بعد أن أعادت سلطة الدولة إلى حوالي 85 في المائة من أراضي البلد. ويسرني أن أقول إن الحالة الأمنية قد تحسنت. ومع ذلك، فإنها لا تزال متقلبة، وبالتالي لا يمكن التنبؤ بها بسبب تزايد نشاط أعداء السلام مثل الجماعات المسلحة ومختلف الجهات السياسية الفاعلة أو المدنيين ممن يعملون بالوكالة الذين يواصلون استخدام الأسلحة والمعلومات المضللة والتحريض على الكراهية والانقسام في رفضهم الانضمام إلى العملية السياسية من أجل السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وينبغي تشجيع التحسن المحرز في الحالة الأمنية والإشادة به. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالعمل المشترك للحكومة، بقيادة السيد فيليكس مولوا، رئيس الوزراء ورئيس الحكومة، وبتوجيه من الرئيس توادیرا، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والاتحاد الروسي ورواندا. وينبغي ألا أنسى الشركاء التقنيين والماليين الذين يدعموننا في برامجنا لتدريب الضباط وبرنامجنا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، ولا سيما في سياق مهمتها لتقديم المشورة لقوات الأمن الداخلي لدينا، بعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن التحديات السياسية والأمنية التي تواجهها جمهورية أفريقيا الوسطى عديدة ومعقدة. فأولا، هناك العواقب السلبية للأزمات العسكرية والسياسية العديدة التي شهدها البلد، والتي أغرقته في حالة من عدم الاستقرار المزمن الذي يغذي الحالة المحفوفة بالمخاطر وفقر الشعب، وكلاهما يسهل التلاعب به في مثل هذه الظروف. وتشن الجماعات المسلحة هجمات وتوغلات متفرقة وتستخدم الأرباح المتأتية من استغلالها غير المشروع للموارد الغنية في أرضنا لتيسير جرائمها بأسلحة تتطور بشكل متزايد، يتم الحصول عليها بمعرفة كاملة من المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، الذي يكافح من أجل معالجة المشكلة الحقيقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. والمشكلة هي المصدر الذي يوفر تلك الأسلحة للجماعات المسلحة التي تعيش في الأحراش. وينبغي أن تكون قناة إمدادها بالأسلحة الثقيلة والحديثة، فضلا عن الألغام المضادة للأفراد، مدعاة للقلق على أكثر من صعيد. فبالنظر

إلى أنه لا يوجد بلد متاخم لجمهورية أفريقيا الوسطى من البلدان المصنعة للأسلحة، فإن شبكة الإمداد بالأسلحة المستخدمة في ارتكاب مذابح بحق شعب جمهورية أفريقيا الوسطى ينبغي أولا وقبل كل شيء أن تكون محط تركيز التحقيق الذي يجريه المجلس ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وينبع التصميم المستمر للجماعات المسلحة من قدرتها على ضمان ذلك الإمداد بحرية من دون عوائق.

وبالإضافة إلى التحديات الداخلية التي تواجهها جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن البلد غير ساحلي أيضا، مما يجعله عرضة للتحديات العابرة للحدود. وينبغي ألا يغيب عن البال أن جمهورية أفريقيا الوسطى تتشاطر حدودا مع ست دول، في منطقة دون إقليمية معرضة للنزاع المسلح والاتجار غير المشروع بالأسلحة. وتشكل التداعيات السلبية للأزمات خارج جمهورية أفريقيا الوسطى مصدر قلق حقيقي لحكومتنا، ولا سيما تجدد التوترات المسلحة في السودان، التي تثير عواقبها الإنسانية والأمنية المزعجة قلقا كبيرا، لأن التحديات الأمنية المتزايدة على طول حدودنا، وخاصة مع تشاد والسودان، تشجع نشاط المتمردين في بلدنا.

وفي مواجهة كل تلك التحديات الأمنية، تواصل الحكومة جهودها لتعزيز التعاون الثنائي ودون الإقليمي، بما في ذلك من خلال المبادرات والإجراءات المشتركة عند الاقتضاء، مثل الإجراءات التي اتخذتها مؤخرا مع تشاد لحل حركة مسلحة تسعى إلى استخدام جمهورية أفريقيا الوسطى كقاعدة خلفية لزعزعة استقرار الدولة الشقيقة تشاد. والمناقشات الثنائية ودون الإقليمية التي نشارك فيها مستمرة. ونظرا لنطاق العمل الذي يتعين الاضطلاع به، فإننا نفضل المناقشات المباشرة، في شكل مشاورات سياسية، على اللجان المختلطة، التي يصعب تنظيمها. وإلى جانب ذلك، ينبغي للحكومة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى أن تواصلا جهودهما المنسقة، التي تؤتي ثمارها الآن، لكي تكونا أكثر فعالية في استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد.

ولهذا السبب من المهم أن نتذكر أننا يجب أن نعمل معا بصرامة، لا للحفاظ على سلام لم نرسه بعد، بل لإحلال السلام من خلال اتباع سياسة يمكن أن تعزز جهودنا المشتركة وترسخ المكاسب التي حققناها.

إن الهدف عموما هو تنفيذ برنامج شامل يأخذ في الاعتبار الاحتياجات المتعلقة بالأمن وتوطيدها من خلال ما يصاحب ذلك من إنشاء خدمات أساسية وبرنامج للتنمية الاقتصادية يعزز إمكانات المناطق المعنية. ولذلك، يجب مواصلة الجهود المبذولة في سام واندجا ودعمها حتى نتمكن – بالنظر إلى اتساع أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى واحتياجاتها من حيث تطوير الهياكل الأساسية للطرق والتحضر – من تزويد السكان بحلول عملية من خلال العمل المنسق والمنظم.

وفي مواجهة الهجمات المستمرة للجماعات المسلحة، نحتاج إلى مزيد من التنسيق بغية تجنب الشكاوى من سوء الفهم، بما في ذلك الشكاوى المذكورة في تقرير الأمين العام. ولا تزال الحكومة تنتظر سماع المزيد من التفاصيل في هذا الصدد لتمكينها من معالجة بعض حالات سوء الفهم التي يمكن حلها بمجرد التواصل. وينبغي ألا ننسى أن الحالة على أرض الواقع هي التي تتحكم في سير الأحداث، وأن الانتهاكات التي لوحظت على كلا الجانبين لا يمكن تحسينها إلا من خلال التعاون الكامل. وأود أن أشدد على ضرورة أن يدعم المجلس الجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام بضمان أن تكون للبعثة ولاية قوية حقا وقواعد اشتباك أكثر فعالية.

وعلى الجبهة السياسية، تواصل جمهورية أفريقيا الوسطى جهودها لتولي زمام العملية السياسية المشتركة من أجل السلام والمصالحة. ويجري الآن توسيع نطاق المبادرات المتخذة عقب إقرار خريطة طريق لواندا والاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لتشمل المناطق الريفية وجميع أنحاء البلد من خلال حملة إعلامية وتوعوية تقودها هيئات لا مركزية وجهات فاعلة محلية. ويواصل رئيس الوزراء تنسيق مختلف عناصر العملية. فقد تمت الموافقة على سياسة وطنية للأمن الحدودي. وأنشئت لجان فرعية تقنية ويجري تنظيم لجان أخرى. ومن المقرر أن تقوم لجان مشتركة رئيسية باستعراض نتائج أنشطة اللجان الفرعية التقنية.

وتعمل الآن لجنة متابعة الحوار الجمهوري، وتواصل الحكومة تطوير أطرها القائمة المفيدة لتعزيز الحوار المستمر الرامي إلى حل الخلافات بين مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا يزال برنامج نزع

السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن يحرز تقدما كبيرا، رغم نقص التمويل. وتم حل تسع جماعات مسلحة منزوعة السلاح ومسرحة، وبذلك أوفت بشروط التزامها بالاتفاق السياسي. وتجري حاليا عملية لتحديد معايير تحديد هوية المقاتلين السابقين الأجانب. كما نبذل جهودا فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني لدعم تلك الإجراءات تمشيا مع خطة الدفاع الوطني، وتلك النتائج هي التي تتجسد في تقرير الأمين العام، الذي يقر بالجهود المبذولة والنتائج المحققة. وتقوم محكمة عسكرية بمقاضاة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان المزعومين، بمن فيهم الضباط المعنيون، بمبادرة من المفتشية العامة للقوات المسلحة.

وقد تأجلت الانتخابات المحلية التي كان من المقرر إجراؤها في تموز/يوليه حتى أيلول/سبتمبر. ويرجع ذلك إلى عدم كفاية تعبئة الأموال، مما ترك فجوة تزيد على 14 مليون دولار يتعين تغطيتها. وبالإضافة إلى ذلك، واستجابة لرغبة السكان في وضع دستور جديد، أعلن رئيس الجمهورية أنه سيجري استفتاء في 30 تموز/يوليه. وتهدف المناقشات السياسية حول هذا الموضوع إلى إثارة الشقاق حول مسألة واحدة، وهي الولاية الثالثة، بغية جعل الناس ينسون أن الاستفتاء هو تعبير بامتياز عن سيادة الشعب وبالتالي عن الديمقراطية. وما نريد أن نفعله هو توطيد المكاسب التي حققتها جهودنا الجماعية بشق الأنفس من خلال قانون أساسي متين من أجل مستقبل مبني على أساس يضمن تحقيق تطلعات شعب أفريقيا الوسطى وإرادته. ومن المهم الإشارة إلى أن عملية الاستفتاء منفصلة تماما عن عملية الانتخابات المحلية التي لم تلغ بكل تأكيد بل أرجئت إلى موعد يجري تحديده الآن وأن السلطة الوطنية للانتخابات ستعلن عنه قريبا. وبالإضافة إلى ذلك، أُوضح أن العملية تقودها حكومة أفريقيا الوسطى وأن القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى توفر الأمن، بدعم من شريكيها الثنائيين روسيا ورواندا. والبعثة ليست مشاركة ولن تشارك في هذه العملية.

وأود أن أرد على رأي أُعرِبَ عنه اليوم بتوضيح أن الرغبة في منح الناس الشرعية ليس بإلهاء على الإطلاق. الإلهاء هو الرغبة في إضفاء الشرعية على الجماعات المسلحة بغية إبقاء بلد بأكمله وسكانه في حالة من التبعية من خلال الحوار مع مضطهديه، الذي اختارت البلدان الممثلة في هذه القاعة الحزم والعدالة وفقا له من دون المرور بمرحلة انتقالية.

وفيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب، لا تزال الحكومة ملتزمة بمكافحة الإفلات من العقاب. وتم تعزيز النظام القضائي. وصدرت أحكام واتخذت إجراءات جنائية. وأصدرت المحكمة الجنائية الخاصة ستة وستين أمرا بإلقاء القبض. وصدرت الأحكام القضائية الأولى المتعلقة بتعويض الضحايا. وتتواصل الجهود لمعالجة مسائل انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاك الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت الحكومة من البعثة كفالة التنسيق والتعاون خلال بعثات الخبراء لتقصي الحقائق، ولا سيما في حالات انتهاكات حقوق الإنسان. وبالمثل، ستكون الحكومة ممتنة لو أحيطت علما بالتحقيقات في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات الجنسية التي يرتكبها أفراد البعثة أو وحداتها. والحكومة مستعدة لدعم البعثة في سياستها المتمثلة في عدم التسامح إطلاقا من أجل تجنب توترات مثل تلك التي أعقبت الادعاءات الكاذبة التي وجهت ضد الوحدة الغابونية. وقد أدى انسحابها من دون إيجاد حل مؤقت إلى مشاعر بالتحامل ضد السكان الذين تعرضوا للهجوم بمجرد انسحابها.

وتظل الحالة على الجبهة الإنسانية تبعث على القلق بسبب انخفاض حشد المساعدة الإنسانية لجمهورية أفريقيا الوسطى والهجمات المتفرقة التي تشنها الجماعات المسلحة، مما يقوض عملية عودة المشردين واللاجئين إلى المناطق التي تتعرض لغارات متكررة من المتمردين، والتحديات الجديدة المرتبطة بتداعيات الأزمات في البلدان المجاورة، ولا سيما السودان وتشاد، التي أتت بطوفان من اللاجئين إلى المدن الحدودية في أفريقيا الوسطى. وبدعم من الشركاء في المجال الإنساني، تتصدى الحكومة لتلك التحديات الجديدة بروح تضامن إنساني وأخوي. وهناك حاجة ملحة إلى حشد الموارد للاستجابة للتحديات الجديدة على الجبهة الإنسانية، ولذلك أدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم لتلبية الاحتياجات الأساسية للفئات الضعيفة.

وعلى الجبهة الاقتصادية والمالية، لا تزال الحالة الاقتصادية للبلد صعبة، مما يعني أن الحالة الاجتماعية مقلقة وصعبة بنفس القدر. ولذلك، فإن موافقة صندوق النقد الدولي مؤخرا جديرة بالترحيب، وهي السبب في أن الحكومة ستواصل العمل مع صندوق النقد الدولي بشأن الإصلاحات الضرورية وتواصل جهودها لتهيئة الظروف المناسبة لبدء التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد. وإذ ترحب الحكومة بقرار تمديد الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، فإنها تعمل على تحديد إطار مرجعي جديد لحشد الموارد. فالمفارقة التي يمثلها الفرق بين ثروة البلد وعدم استقرار سكانه لم تعد مقبولة. وندعو الشركاء التقنيين والماليين إلى العمل وفقا لمبادئ المساواة واحترام سيادة الدول من دون وضع اعتبار للمسائل الجيوسياسية.

وبالإضافة إلى نقاطي فيما يتعلق بتطورات الحالة السياسية والأمنية، يسرني أن أتمكن من تسليط الضوء على حقيقة أن عدد انتهاكات أحكام اتفاق مركز القوات بين الحكومة والبعثة يعكس تحسن التعاون بينهما، وأود أن أهنئ الممثلة الخاصة مرة أخرى على جهودها لتحسين تنسيق البعثة لعملها مع الحكومة. وأحث البعثة على مواصلة ذلك التنسيق حتى يمكن لجهودنا وطاقاتنا المشتركة أن تساعد على تأمين جمهورية أفريقيا الوسطى واستقرارها في أقرب وقت ممكن، بالنظر إلى أن بعثة عملية حفظ السلام تقترب من الذكرى السنوية العاشرة لإنشائها. لقد مرت 10 سنوات طويلة، ارتكب خلالها أعداؤنا أبشع الجرائم وما زالوا يرتكبونها. وقد حان الوقت لكي يرى السكان الذين سئموا الهجمات المستمرة التي تشنها الجماعات المسلحة ثمار عملنا ويقدرونها. وفي ذلك الصدد، تكرر جمهورية أفريقيا الوسطى التأكيد على ضرورة تخصيص القدرات اللازمة للبعثة للحد من القدرة الفتاكة للجماعات المسلحة واستعادة السلطة الكاملة للحكومة حتى تتمكن من قيادة الطريق في تعمير البلد.

وأود أن أوضح بضع نقاط وأؤكد التعاون الممتاز بين البعثة وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. ويسلط التقرير الضوء على التأخيرات في إصدار التأشيرات، وهو مثال على الحاجة إلى تنسيق عملنا. فبعد تحذيرات بشأن جودة الوثائق المتاحة، أزال اجتماع بين وزارة الخارجية والإدارة القانونية للبعثة الشكوك بشأن أن البعثة لم تقدم معلومات أساسية يمكن أن تمكن من إصدار التأشيرات، وتحديدا تواريخ ومدد التأشيرات المطلوبة. وإذا لم أكن مخطئة، لم تعد هناك أي صعوبات في هذا الصدد، ما لم يقدم طلب التأشيرة في يوم وصول مقدم الطلب.

ومن المهم كذلك التنويه إلى أن الحكومة تواصل جهودها لمكافحة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية. ومع ذلك، تدعو جمهورية أفريقيا الوسطى شركاءها إلى العمل على مكافحة جميع أشكال خطاب الكراهية وحملات التضليل. وبالإضافة إلى ذلك، أدعو الشركاء إلى إيلاء اهتمام أكبر لأصوات جمهورية أفريقيا الوسطى المأذون بها. إن التحديات العديدة التي يواجهها البلد تتضخم عمدا من خلال الأعمال الضارة التي تهدف إلى التشهير وتشويه السمعة وقبل كل شيء خلق توترات مع شركائه. وإذ أننا جميعا ضحايا لمثل هذه الحملات المثيرة للاشمئزاز، فإنني أحث على أن نبقى على البقاء فوق المعركة لتجنب التورط مباشرة في التجاذبات لنتفادى الغرق في بحر شبكات التواصل الاجتماعي حيث يمكن العثور على أي شيء وكل شيء وحيث تكابد الحقيقة من أجل الظهور ولكنها تظهر دائما مع مرور الوقت، برغم كل شيء.

إن ندائي الأخير هو احترام كرامة جمهورية أفريقيا الوسطى، التي لا تزال تحرم منها بسبب استمرار الجزاءات الجائرة وغير المفيدة، بما في ذلك حظر الأسلحة المفروض على القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى والجمود السياسي المتعلق بعملية كيمبرلي حيث قدمت طلبات لتوسيع المناطق التي أصبحت ممتثلة ولكن بعثة تقييم النتائج المحققة كانت بطيئة في أن تنظم على أراضي أفريقيا الوسطى. وندرك أن هذا الرفض أو المعارضة لإضفاء الشرعية على المناطق الممتثلة حديثا لتمكين الحكومة من البدء في التعدين في تلك المناطق رفض سياسي بحت، بل وجيوسياسي في الواقع، ويمثل أحد الجزاءات الأخرى على جمهورية أفريقيا الوسطى. ومع ذلك، فإن البلد على استعداد لاستقبال جميع وفود الخبراء، الذين يأتون أحيانا للبحث عن المشاكل حيث لا توجد مشاكل.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع الجزاءات التي تضر بجمهورية أفريقيا الوسطى يتضرر منها قبل كل شيء النساء والشباب. لقد تابعت باهتمام الإحاطة التي قدمتها المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأود أن أقول إنه لتحقيق ذلك المثل الأعلى للمساواة بين الرجل والمرأة، علينا أن نبدأ من البداية. وبعبارة أخرى، يجب علينا أن نعمل على تزويد المرأة بالتعليم المناسب والسليم. وعندما نزود النساء والشباب بالمعرفة، سنرى تحسن أفريقيا.

إن بناء بلد ليس بالأمر البسيط؛ إنه يتطلب أشخاصا مقتدرين. وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أدعو هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى دعم تعليم النساء والشباب ودعم دعوة جمهورية أفريقيا الوسطى لمحاربة الجماعات المسلحة التي تواصل إبادة الآلاف والملايين من النساء والفتيات من خلال الاغتصاب وقتل أزواجهن وأطفالهن. وأدعو هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى تجسيد شعار "إذا علمت رجلا، فإنك تعلم فردا، وإذا علمت امرأة، فإنك تعلم أمة".

وأخيرا، أدعو المجتمع الدولي ومجلس الأمن، ولا سيما جمهورية فرنسا، إلىإنهاء معاناة بلد وشعب بأكمله تركوا تحت رحمة هؤلاء الجلادين من خلال فرض حصار تحت ستار الإخطار، مما يعوق الجهود الرامية إلى إعادة هيكلة جيش جمهورية أفريقيا الوسطى.

فلنحترم معا المبدأ المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، وهو المساواة بين الأمم واحترام سيادتها. ما من بلد موجود هنا يريد أن يكون مسؤولا أمام أي طرف آخر، وهذا حق أساسي يجب أن نحترمه، دون تمييز. وجمهورية أفريقيا الوسطى مستعدة وراغبة في العمل مع المجلس وبذل كل جهد للوفاء بجميع الشروط، مهما كانت غير معقولة.

وأدعو أفريقيا من خلال الاتحاد الأفريقي، ومنطقتنا دون الإقليمية من خلال الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وجميع دولها الأعضاء الحاضرة هنا اليوم، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، إلى الوقوف إلى جانب جمهورية أفريقيا الوسطى والدعوة، باسم جمهورية أفريقيا الوسطى وباسم أفريقيا، إلى إنهاء الندم الذي طال أمده أكثر مما ينبغي.

إن عجز جمهورية أفريقيا الوسطى، بسبب الحصار، عن تجهيز نفسها وإصلاح قطاعها الأمني دون الحاجة إلى أن تكون تحت الوصاية، يشكل عائقا أمام أفريقيا بأسرها، وفي المقام الأول، أمام وسط أفريقيا.

الواجب الأول لأي دولة ذات السيادة هو ضمان أمن سكانها، وهو حق لا يمكن لجمهورية أفريقيا الوسطى أن تتمتع به بالكامل بسبب الجزاءات الجائرة المفروضة عليها. ويمنع هذا الظلم الذي شُجب كثيرا قواتنا الدفاعية والأمنية من تجهيز نفسها للاضطلاع بثقة بمهمتها السيادية النبيلة المتمثلة في الدفاع عن سلامة أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى وحماية سكانها الذين يتمتعون بقدرة كبيرة على الصمود والذين تركوا لوحدهم لفترة طويلة جدا في مواجهة الهجمات والجرائم التي يرتكبها المتمردون الإرهابيون المجهزون تجهيزا ثقيلا بمعدات عسكرية متطورة.

وتجبر هذه الملاحظة الدامغة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى على النظر فيما إذا كان الهدف في نهاية المطاف هو إبقاء جمهورية أفريقيا الوسطى في حالة عبثية من اللاسلم واللاحرب، بالنظر إلى أن الجماعات العاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تعتبر إرهابية. والأسوأ من ذلك، أن هذه الجماعات تكتسب الشرعية من خلال الدعوات الموجهة إلى الضحايا للدخول في حوار مع معذبيهم. ونرى أيضا سلبية فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى فيما يتعلق بأنشطة الجماعات المسلحة، لا سيما فيما يتعلق بالإمدادات. وربما ترضي هذه الحالة المصالح الأنانية لهذه المجموعة الصغيرة من الرعاة المسلحين وغير المسلحين، الوطنيين والدوليين على حد سواء.

وأود أن أرد على حقيقة أن الخوف من عمليات نقل الأسلحة إلى الجماعات المسلحة، في سياق الحظر، لم يعد حجة مقبولة. ولكي تضطلع القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى بمهمتها السيادية، يجب أن تتجاوز الهدف البسيط المتمثل في التدريب، ما لم يكن الهدف هو ترك جمهورية أفريقيا الوسطى في حالة من الفوضى وتحت رحمة المليشيات التي تعمل بالوكالة.

وأود أيضا أن أرد على نقطة أثيرت هنا بشأن مكتب البيع باديكا، الذي كانت هناك معلومات مضللة بشأنه خلال زيارة وفد لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013). وقد خصصت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وقتا للرد عليها، ولكن من الواضح أن التفسيرات لم تلق آذانا صاغية. وكان هناك طلب صريح من إدارة مكتب الشراء باديكا، الذي طلب صراحة دعم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الثنائيين من أجل ضمان سلامته، تحت تهديد الجماعات المسلحة. ولم يكن مثالا على الاستخدام غير المصرح به أو المسيء. ومن المهم التأكيد على أنه لو كان عمل فريق الخبراء فعالا، لما تدهورت الحالة في عام 2020، مما يبرز حدود بعثة حفظ السلام.

وستواصل جمهورية أفريقيا الوسطى مناشدة جميع شركائها، بصفة عامة، والأمم المتحدة، بصفة خاصة، من أجل زيادة توطيد السلام وتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال تعزيز ثقافة الحوار لصالح شعبها واتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق السلام العالمي كأساس للتنمية والرخاء في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي الختام، نحث جميع بلداننا الصديقة والشقيقة على أن تظل على الجانب الصحيح من التاريخ، أي إلى جانب 5 ملايين رجل وامرأة وطفل في جمهورية أفريقيا الوسطى، محرومين من التعليم والحماية والرفاه، وإلى جانب القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك بدعم النداء من أجل الرفع الكامل والنهائي لحظر الأسلحة المفروض على القوات النظامية لجمهورية أفريقيا الوسطى، حتى تتمكن من استرداد قدراتها التشغيلية وكرامتها بوصفها قوات مقاتلة من أجل السلام واستعادة ثقة وفخر شعب جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأتمنى أن يحل السلام في العالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أنغولا.

السيدة ميندونسا (أنغولا) (تكلمت بالبرتغالية; وقدم الوفد النص الإنكليزي ا): اسمحوا لي، في البداية، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأن أهنئ من خلالكم، حكومة الإمارات العربية المتحدة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه، وأن أشيد بمبادرة عقد هذه الجلسة الهامة بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

اعتمد مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد في 16 أيلول/سبتمبر 2021، خارطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والمعروفة باسم خارطة طريق لواندا، التي خلق تنفيذها من قبل سلطات البلد مناخا من الانفراج السياسي الكبير وعزز الحوار الجمهوري الداخلي بين جميع القوى الحية للأمة. ولذلك، نشجع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وجميع الأطراف المعنية على مضاعفة جهودها في هذه العملية الوطنية، أي بالتعجيل بإصلاحات القطاع الأمني.

بيد أننا نشعر بالقلق إزاء آثار الأزمة في السودان على الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، أي زيادة حركة الجماعات المسلحة والاتجار بالأسلحة والذخيرة، فضلا عن تدهور الحالة الإنسانية بسبب تدفق اللاجئين، وهي عوامل تشكل مخاطر جسيمة على عملية السلام الجارية في البلد.

ولجميع الدول الحق في بناء قدرة مؤسسية للدفاع عن نفسها ضد التهديدات الداخلية والخارجية بتزويد قواتها الدفاعية والأمنية بالأفراد والأسلحة والمعدات اللازمة للاستجابة لاحتياجاتها وتحدياتها.

وكان في هذا السياق أن طلب فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورنسو، رئيس جمهورية أنغولا، بصفته رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، رفع حظر الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى منذ عام 2013، خلال جلسة مجلس الأمن المعقودة في 23 حزيران/يونيه 2021 (انظر S/PV.8802). وفي وقت لاحق، اتخذ المجلس القرار 2648 (2022)، الذي عدل الاستثناءات من حظر الأسلحة، على الرغم من أن البلد كان لا يزال خاضعا لنظام الإخطار، الذي نعتبره شرطا ليس له استخدام عملي، لأنه لا يسهم في مكافحة انتشار الأسلحة والإمداد غير المشروع بها للجماعات المسلحة التي تهدد عملية السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وتؤيد جمهورية أنغولا الرفع الكامل لحظر الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى، وهو موقف يؤيده أيضا الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بغية السماح لقوات الدفاع والأمن بأن تكون مجهزة تجهيزا مناسبا للامتثال الكامل لولايتها الدستورية المتمثلة في الدفاع عن البلد ومواطنيه وحمايتهما. ويأمل وفد بلدي أن تسهم مداولات المجلس في تعزيز السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد غاتيتي (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام فالنتين روغوابيزا ومقدمي الإحاطات الآخرين على إحاطاتهم الشاملة. أرحب أيضا بوزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى وأشكرها على بيانها المفصل، وبوزيرة الدولة الأنغولية للعلاقات الخارجية وأعضاء مجلس الأمن على بياناتهم.

ترسم عملية السلام الجارية وجهود بناء الدولة في جمهورية أفريقيا الوسطى صورة متفائلة. فعلى الرغم من أن التحديات لا تزال ماثلة أمامنا، نعتقد اعتقادا راسخا أنه يمكن التغلب عليها، خاصة بالنظر إلى المصاعب التي واجهها البلد قبل بضع سنوات. وتشكر رواندا بإخلاص بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، والقوات المسلحة الوطنية، والقوات الثنائية، والمنظمات الإقليمية، والشركاء الإنمائيون، على إسهاماتهم القيمة.

إن حماية المدنيين من الجماعات المسلحة المعادية هي نتيجة التنسيق والتعاون الفعال بين أصحاب المصلحة. ومع ذلك، فإن هذا الإنجاز لا يخلو من التحديات. وتشير التقارير مؤخرا إلى قلق متزايد إزاء استهداف الجماعات المسلحة لمراكز الدفاع الوطني المعزولة ونصب الكمائن لدوريات حفظ السلام. إن التطور الديناميكي لتكتيكات الميليشيات، والتعقيدات المتزايدة لأنشطتها وتحالفاتها، والاستخدام المبتكر للتكنولوجيا الرقمية للذخائر المتفجرة يدوية الصنع تتطلب استجابة قوية واستباقية من جانبنا. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن المعلومات الاستخباراتية تشير إلى وجود سوق نشطة للمعدات الفتاكة داخل المنطقة. وفي غضون ذلك، تكافح حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ضد القيود التي يفرضها حظر الأسلحة المستمر.

وتشكل التحديات الأمنية المذكورة للتو تهديدا كبيرا للتقدم الذي تحقق بشق الأنفس في تنفيذ خريطة الطريق إلى السلام فضلا عن مبادرات بناء السلام. ولذلك، من الضروري رفع حظر الأسلحة المفروض على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لتمكينها من إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد.

ورواندا، بوصفها مساهما كبيرا في القوات المتعددة الأطراف والثنائية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ترى أن الشروط التي تبرر حظر الأسلحة لم تعد سارية. ومن شأن رفع الحظر المفروض على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أن يكون رمزا قويا لثقة المجتمع الدولي وتضامنه ودعمه، وهو ما تأمل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أن تحصل عليه من مجلس الأمن.

ولا يتعلق الاستثمار في السلام والأمن بالأسلحة والجزاءات فحسب، بل يتعلق أيضا برعاية النسيج الاجتماعي والاقتصادي للأمة. وإذا قمنا بتوحيد الموارد للاستثمار في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن ذلك سيعزز الاكتفاء الذاتي ويكفل السلام والأمن المستدامين. ولذلك، توجه رواندا نداء إلى المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الإنمائيين وتطلب دعمهم القيم. وستعزز هذه الشراكات التنمية في مجالات التعليم والرعاية الصحية والهياكل الأساسية وبناء القدرات، مما سيسهم في قدرة جمهورية أفريقيا الوسطى على الصمود والتنمية الاقتصادية.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشدد مرة أخرى على أن الظروف التي بررت فرض حظر الأسلحة لم تعد ذات صلة، بالنظر إلى التقدم الجاري في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي حين قد تكون هناك حاجة إلى الجزاءات في حالات محددة، فمن الضروري إجراء تقييم مستمر

لأثرها العام على عمليات السلام والنظر بعناية فيما إذا كانت عواقبها تفوق مزاياها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل غينيا الاستوائية.

السيد ندونغ مبا مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أهنئ السيدة فالنتين روغوابيزا، الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على عملها الممتاز وعلى إحاطتها.

سأركز بياني الموجز على الحاجة المهمة إلى أن يعلن مجلس الأمن رفع حظر الأسلحة الذي أثر على جمهورية أفريقيا الوسطى منذ عام 2013. في الواقع، كان ولا يزال هناك العديد من الأصوات التي تدعو إلى هذا الرفع: في كانون الثاني/يناير 2018، سار عشرات الآلاف من الأشخاص عبر بانغي للالتقاء عند نصب الشهداء مطالبين بإنهاء الحظر. وفي 26 أيلول/سبتمبر من ذلك العام، دعا رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى فوستين أرشانج توادیرا، في خطابه أمام الجمعية العامة، إلى إنهاء الحظر (انظر A/73/PV.9)؛ وفي البيان الختامي للدورة العادية الثانية والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، المعقودة في كينشاسا في 25 شباط/فبراير 2023، أعرب رؤساء الدول والحكومات عن تضامنهم مع جمهورية أفريقيا الوسطى، وتعهدوا بمواصلة دعوتهم في مجلس الأمن لوضع حد لحظر الأسلحة المفروض عليها، وهو نفس موقف الاتحاد الأفريقي، وهو منظمة إقليمية تضم 54 بلدا عضوا، منها 53 دولة عضوا في الأمم المتحدة؛ وفي 23 حزيران/يونيه 2021، دعا الرئيس الأنغولي جواو مانويل غونسالفيس لورنسو، بصفته رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في بيانه أمام مجلس الأمن، إلى رفع حظر الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر S/PV.8802)؛ وفي الجلسة نفسها، وجه السفير بانكولي أديوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن، نداء قويا لرفع الحظر.

وما هي الأصوات الأخرى التي يجب أن تدعو إلى رفع الحظر لكي يُرفع؟ لقد دعا إليه شعب أفريقيا الوسطى، ودعت إليه السلطات الشرعية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ودعا إليه مؤتمر رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ودعا إليه رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ودعا إليه مفوض الاتحاد الأفريقي بانكولي أديوي.

وفي مواجهة هذا العدد الكبير للغاية من الطلبات المشروعة بإلغاء الحظر، نعتقد أن الوقت قد حان لكي يستجيب مجلس الأمن لتلك الأصوات ويرفع حظر الأسلحة، الذي يثقل كاهل أفريقيا الوسطى، حتى يتمكن البلد من الحصول على أسلحة لتدريب قواته المسلحة والدفاع عن نفسه من الهجمات العشوائية التي تشنها جماعات مسلحة تستخدم أسلحة ومتفجرات ومسيرات متطورة على نحو متزايد. ومن الواضح أن الحظر لا يؤثر على الجماعات المسلحة، التي هي على اتصال بالمهربين والعصابات الإجرامية التي تزودها بتلك الأسلحة. وجمهورية أفريقيا الوسطى هي التي تأثرت. وكدليل على ذلك، وكما أشارت الممثلة الخاصة للأمين العام في بيانها، تلجأ الجماعات المسلحة بشكل متزايد إلى استخدام المتفجرات والمسيرات والأسلحة المتطورة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد سيبومانا (بوروندي) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، يهنئ وفدي الإمارات العربية المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه، ويحيط علما بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة (S/2023/442).

و يشكر وفد بلدي السيدة فالنتين روغوابيزا، الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، على إحاطتها الإعلامية وعلى الجهود المبذولة في البحث عن حل للأزمة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونود أيضا أن نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، وهم المفوض أديوي، والسيد روسينز نغاتوندانغ،

والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ونرحب بحضور السيدة سيلفي فاليري بايبو تيمون، وزيرة الخارجية والفرانكوفونية ومواطني جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج، والسيدة إزميرالدا مندوزا، وزيرة الدولة للعلاقات الخارجية في أنغولا.

وشأنه شأن البلدان الأخرى في المنطقة، يود وفدي الذي يتابع تطورات الحالة الأمنية والإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى أن يدلي ببعض الملاحظات، بالنظر إلى مشاركة بوروندي في حفظ السلام منذ عدة سنوات حتى الآن، ولدينا كتيبة عسكرية في الميدان.

ويساور الوفد البوروندي قلق عميق إزاء الوجود المتزايد للجماعات المسلحة والمرتزقة الأجانب والمجرمين إلى جانبهم. والواقع أنه استنادا إلى تقرير فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى (انظر S/2023/360)، يقدر عدد الجماعات المتمردة التشادية، فضلا عن الجنجويد من دارفور والمسيرية من السودان، بـ 000 6، ويدرك وفدي تماما التهديد الذي يشكله صعود قوة تلك الجماعات، من حيث الأسلحة وزيادة العناصر المسلحة، وتعزيز تعاونها مع الجماعات المسلحة الأخرى.

وفي هذا الصدد، تود بوروندي أن تدين بشدة الأعمال الإرهابية التي يرتكبها ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، الذي يرتكب، بتطبيق أسلوب عمله الجديد، أعمالا تشكل انتهاكات خطيرة للعديد من مبادئ القانون الدولي الإنساني. وأساليب العمل الجديدة هذه، مثل استخدام الألغام المضادة للأفراد، واستخدام الطائرات والطائرات بدون طيار في انتهاك للمجال الجوي لأفريقيا الوسطى لإلقاء القنابل على جزء من الإقليم، والهجمات على مواقع الأعمال التجارية الأجنبية، والإعدام بإجراءات موجزة لرعايا أجانب، وأخذ الرهائن للحصول على فدية، معروفة للجميع بأثرها غير المتناسب على المدنيين وإسهامها في تدهور الحالة السياسية والأمنية.

ويود وفد بوروندي أيضا أن يدين بشدة تجدد الهجمات التي تستهدف قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومواقع قوات الدفاع والأمن في أفريقيا الوسطى، فضلا عن الهجمات العشوائية ضد السكان المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. ولا تؤدي هذه الإجراءات إلا إلى زيادة عدد الضحايا بشكل كبير وتفاقم الحالة الإنسانية في البلد. وتود بوروندي أن تذكر الأطراف المتحاربة بأن تلك الأعمال تشكل انتهاكات خطيرة وصارخة للقانون الدولي. ولهذا السبب، ندعو المجتمع الدولي إلى إعادة تأكيد دعمه لجمهورية أفريقيا الوسطى في كفاحها ضد تلك الجماعات الإرهابية.

وتتابع بوروندي عن كثب تطورات الأزمة السودانية ويساورها قلق عميق إزاء أثرها المباشر على الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. والواقع أن تلك الأزمة تزيد من تيسير حركة المقاتلين المسلحين، فضلا عن الاتجار بالأسلحة والذخيرة، مما يؤدي إلى تفاقم الحالة الأمنية الهشة في البلد.

وتشعر بوروندي بالقلق أيضا إزاء تدهور الحالة الإنسانية في البلد، بسبب أزمة اللاجئين الوشيكة في أعقاب الأزمة في السودان. وبالتالي، تدعو بوروندي إلى تقديم الدعم المالي لخطة الاستجابة الإنسانية لجمهورية أفريقيا الوسطى التي أطلقت في شباط/فبراير 2023، وتدعو على وجه الخصوص إلى تقديم الدعم المباشر للاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة.

وترحب بوروندي بالتقدم المحرز في تنفيذ عملية لواندا والاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن نجاح حكومة أفريقيا الوسطى في حل تسع جماعات مسلحة في عامي 2022 و 2023. ومن الضروري أن يواصل المجتمع الدولي دعم تلك الالتزامات السياسية القوية من خلال التمويل المستمر لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن.

ونغتنم هذه الفرصة لكي نشيد بصورة خاصة بالقيادة المستنيرة لفخامة السيد فوستين أرشانج توادیرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، في عملية استعادة السلام والأمن والاستقرار والديمقراطية في البلد.

وعلاوة على ذلك، يرحب الوفد البوروندي بالتقدم الذي أحرزته سلطات أفريقيا الوسطى في تنفيذ المعايير المحددة في بيان رئيس مجلس الأمن S/PRST/2019/3 المؤرخ 9 نيسان/أبريل 2019.

وترحب بوروندي على وجه الخصوص بالتدابير والمبادرات التي اتخذتها حكومة أفريقيا الوسطى لتعزيز نظام إدارة الأسلحة والذخيرة، وتفعيل اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإصلاح قطاع الأمن، ونجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، التي أسهمت في تسريح 000 5 فرد مع تقليص الجدول الزمني لإعادة الإدماج بواقع ستة أشهر.

ويود وفد بوروندي أن يؤكد على الطلب المشترك الذي قدمه مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته 1116 ومؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في دورته العادية الثانية والعشرين. ويشدد ذلك الطلب على أهمية تمكين مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى من تملك مصيرهم بالكامل بالإذن لهم بتعزيز القدرة السيادية لوكالات إنفاذ القانون التابعة لهم لتمكينهم من الاضطلاع بفعالية بولايتهم الدستورية المتمثلة في الدفاع عن البلد ومواطنيه وحمايتهما. والواقع أننا نعتقد أن هذا الأمر أكثر أهمية بالنظر إلى زيادة تدهور الحالة الأمنية في البلد، بسبب تسليح الجماعات المسلحة المختلفة على الأراضي الوطنية والزيادة الهائلة في عددها. وفي الحالة التي لا تملك فيها قوى القانون والنظام الوسائل اللازمة للاضطلاع بولايتها، ستستمر الجماعات الإرهابية في ارتكاب انتهاكات خطيرة وصارخة ومتكررة لحقوق الإنسان وجرائم ضد الإنسانية على مرأى ومسمع من الجمهور مع عجز شبه كامل للسلطات المحلية. ومن الواضح أن فرض حظر على الأسلحة على دولة تكافح الإرهاب لا يؤدي إلا إلى تفاقم حالة هشة بالفعل.

وفي ضوء ما تقدم، ووفقا لتوصيات مؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وطلب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، تدعو حكومة بوروندي إلى الرفع الكامل والمباشر وغير المشروط لحظر الأسلحة، بما في ذلك شرط الإخطار، الذي فرض ظلما على جمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد نزونغولا – نتالاجا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه، وأن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه الجلسة بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأود أيضا أن أشكر المسؤولين وكبار الشخصيات الآخرين في هذه الجلسة، بدءا بمعالي السيدة سيلفي بايبو تيمون، وزيرة الخارجية والفرانكوفونية ومواطني جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج؛ وسعادة السيدة فالنتين روغوابيزا، الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وسعادة السيد بانكول أديوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن؛ ومعالي السيدة إزميرالدا مندوزا، وزيرة الدولة للعلاقات الخارجية في أنغولا؛ والسيدة سيما سامي بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وممثل المجتمع المدني من جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد روسينز نغاتوندانغ. أود أيضا أن أشكر الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، على التزامه بقضية أفريقيا.

تتابع جمهورية الكونغو الديمقراطية باهتمام التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى، البلد المجاور الذي نتشارك معه في 577 1 كيلومترات تقريبا من الحدود. وبالتالي فإن ما يؤثر على جمهورية أفريقيا الوسطى قد يؤثر أيضا على الأجزاء الشمالية الغربية والشمالية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. لذلك فإن من واجبي أن أعرب عن تضامني بطريقتين: أولا، على الصعيد الوطني وثانيا، على الصعيد الإقليمي بصفتي عضوا في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

وأود أن أرحب بالتقدم المحرز في جمهورية أفريقيا الوسطى في تنفيذ عملية الملكية المشتركة لخريطة الطريق المشتركة لعملية لواندا والاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى حيث حل حتى الآن ما لا يقل عن تسع جماعات مسلحة من أصل 14 جماعة موقعة على الاتفاق السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويمكن الحفاظ على هذا الزخم بتعزيز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن ومواصلة تمويلها.

بالإضافة إلى ذلك شددت الرسالة المؤرخة 15 أيار/مايو 2023 الموجهة من الأمين العام إلى مجلس الأمن (S/2023/356) أيضا على إحراز مزيد من التقدم في تحقيق الأهداف المحددة في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 9 نيسان/أبريل 2019 (S/PRST/2019/3). هذه هي التدابير التي اتخذتها جمهورية أفريقيا الوسطى بهدف إدارة الأسلحة والذخائر بطريقة أكثر فعالية مع تفعيل اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والشروع في إصلاح قطاع الأمن، في جملة أمور.

وعلى الصعيد الدبلوماسي اتخذت خطوات لإعادة تنشيط عدة لجان مشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجيرانها بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستزيد تلك المنابر الثنائية من تحسين جهود التنسيق بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجيرانها في مكافحة التهديدات الأمنية المشتركة.

بيد أن الحقائق التي وصفتها للتو لا تقلل من التحديات والشواغل الأخرى المتبقية بما في ذلك ما يلي:

أولا، تصاعد نشاط بعض الجماعات المسلحة العنيدة المجهزة تجهيزا جيدا وتتلقى تدريبا خارجيا، الأمر الذي يبعث على القلق. في هذا الصدد حدد التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى (انظر S/2023/360) الجنجويد في دارفور وميليشيا المسيرية في السودان وعددا من المتمردين في البلدان المجاورة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

ثانيا، إن أثر الأزمة في السودان على جمهورية أفريقيا الوسطى، خاصة فيما يتعلق بتحركات المقاتلين المسلحين علاوة على مشكلة استمرار تزايد عدد اللاجئين، كلها عوامل تبعث على القلق وتؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية في البلد.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أعرض بعض طلبات حكومة بلدي إلى المجلس: أولا، زيادة دعم المجلس لجهود السلام والتعاون الوطنية والإقليمية، مثل عملية لواندا واتفاق السلام. ثانيا، الدعوة إلى تمويل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وخطة الاستجابة الإنسانية لجمهورية أفريقيا الوسطى. ثالثا، الاعتراف بتوصيات الاجتماع 1116 لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المنعقد في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022 والبيان الختامي للدورة العادية الثانية والعشرين لمؤتمر رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وقد أكد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى هذين القرارين.

وقد طلبت هذه الكيانات الثلاثة بوضوح إلى مجلس الأمن، بالنظر إلى التقدم المحرز والتحديات والتهديدات الأخرى التي ذكرتها سابقا، التخلي تماما عن الالتزام بالإخطار بشأن الأسلحة الذي أنشأه القرار 2648 (2022) المعتمد في 29 تموز/يوليه 2022. وتؤيد جمهورية الكونغو الديمقراطية توصيات الهيئات الثلاث المذكورة آنفا. وتأمل جمهورية الكونغو الديمقراطية – استنادا إلى تجربتها مع شرط الإخطار الشهير – أن يرفع ذلك الالتزام الذي يثقل كاهل البلد الشقيق جمهورية أفريقيا الوسطى بغية تعزيز قوات الأمن فيه، لا سيما وأنه يواجه تلك التهديدات المتعددة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الكونغو.

السيد ماكيات – سافوس (الكونغو) (*تكلم بالفرنسية*): السيد الرئيس، بادئ ذي بدء، أود أن أرحب برئاستكم للمجلس وأن أهنئكم في الوقت نفسه على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. أود أيضا أن أرحب بحضور معالي السيدة سيلفي بايبو تيمون، وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى.

نظرا لتأخر الوقت، سأقتصر على التعليق على ثلاث نقاط وأختتم بياني بتقديم توصية. تنشأ ملاحظتي الأولى بطبيعة الحال من جميع البيانات التي أدلي بها. وأعتقد أن جميع التقييمات التي استمعنا إليها، سواء من جانب رئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى أو من جانب وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، تبين أن البلد لا يزال يواجه تحديات

ملحة – ومن هنا تأتي صعوبة ترتيب أولويات بلد نتشاطر معه أوجه الضعف الناجمة عن الصدمات الاقتصادية المتعددة الأوجه. وتثير هذه الحالة – التي تشعر بآثارها أجزاء معينة من منطقتنا دون الإقليمية بشدة – شعورنا بالقلق البالغ. ويزداد هذا الشعور اليوم بسبب تفاقم النزاع السوداني ونشاط القوات المفسدة وغيرها من الجماعات غير المسلحة من غير الدول التي لا يزال دافعها الرئيسي نهب الموارد وافتراسها.

إن ملاحظتي الثانية ذات طابع إقليمي: ما زلنا نعتقد أنه لا يمكن تحقيق التنمية الشاملة لبلداننا إلا في سياق عام من السلام والأمن الدائمين داخل بلداننا وفيما بينها. لذلك السبب تشجع حكومة بلدي جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

تتلخص ملاحظتي الثالثة في أنه بالرغم من كل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، سواء على مستوى الأمم المتحدة أو من خلال البعثة والشركاء الآخرين، فإنها ستذهب سدى إذا لم تقترن بجهود حكومة أفريقيا الوسطى نفسها التي تلتزم بلا كلل بتحقيق السلام الدائم والراسخ. وقد شهدنا جميعا تغير الحالة الاجتماعية – السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشير هنا إلى التقدم المحرز بفضل الجهود التي بذلتها حكومة أفريقيا الوسطى، وهي مكاسب يجب علينا تعزيزها.

أخيرا، أود أن أختتم بياني بالقول إن دعم المجلس حاسم في تمكين جمهورية أفريقيا الوسطى من الاضطلاع بدورها الكامل في سعيها للسيطرة على أراضيها. عليه يود بلدي أن يكرر رسميا دعوته إلى الرفع الكامل لحظر الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى وإلغاء الالتزام بالإخطار. وتشكل الجزاءات، كما نرى يوميا، عقبة أمام القدرات العملياتية للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى في الاضطلاع الفعال بواجبها الرسمي في الدفاع عن أراضيها وحمايتها، فضلا عن حماية السكان السلميين الذين عانوا من سنوات عديدة من العنف والفظائع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت وزيرة جمهورية أفريقيا وزيرة الخارجية والفرانكوفونية وجالية أفريقيا الوسطى في الخارج الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيها الكلمة الآن.

السيدة بايبو – تيمون (جمهورية أفريقيا الوسطى) (*تكلمت بالفرنسية*): لن أطيل عليكم، أود فقط أن أكرر مرة أخرى شكرى الخالص لأخواتي وإخواني من منطقة وسط أفريقيا، أولاً على حضورهم هنا، وثانياً على تلبيتهم دعوتنا، لأن جمهورية أفريقيا الوسطى ليست وحدها المعنية هنا اليوم، بل منطقة وسط أفريقيا بأسرها. فإذا كانت دولة ما، ولا سيما دولة في قلب منطقة وسط أفريقيا، تعاني حالة اضطراب، من المهم أن تناسدها جميع الدول الأخرى، وهذه علامة مؤثرة تدل على التضامن مع جمهورية أفريقيا الوسطى. لذلك أود أن أكرر لهم شكري على دعمهم، وعلى تلبية نداء جمهورية أفريقيا الوسطى.

كما أكرر شكري للدول الأفارقة الثلاثة الأعضاء في المجلس – غابون وموزامبيق وغانا – ولجميع المشاركين هنا من الدول التي قدمت الدعم. إن جمهورية أفريقيا الوسطى تظل على استعداد للاستجابة لمختلف الشواغل. ولا تزال على استعداد لمواصلة العمل بهدف وحيد هو الحد من قدرات أعداء السلام ومنح بصيص أمل لشعب بأكمله ظل يرزح لسنوات تحت طغيان رجال آخرين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

وقبل رفع هذه الجلسة، أود أن أشكر المترجمين الشفويين على مواصلة العمل معنا حتى هذا الوقت.

رفعت الجلسة الساعة 10/13.